

لذلك.

كما أشكر كذلك كافة الأطر الإدارية التي عملت في إطار هذه المجموعة الموضوعاتية والتي ساهمت بمجهوداتها الجبارة في مواكبة كل الأشغال المؤدية إلى إنجاز هذا التقرير.

شكرا للجميع.

وشكرا كذلك لجميع من ساهم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة.

إذن في البداية أعطي الكلمة للسيد المهدي عمون رئيس المجموعة الموضوعاتية، من أجل عرض تقرير موجز حول منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية المذكورة.

تفضل السيد الرئيس السي المهدي عمون.

المستشار السيد المهدي عمون:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تنعقد اليوم الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي بعد 90 يوم من العمل المتواصل مع كل المتدخلين الوطنيين والدوليين وبعد مسارات متعددة تتعلق بالأساس بتطوير منهجية العمل، وفق أسلوب مبتكر وتنظيم مجموعة من جلسات الاستماع مع القطاعات والمؤسسات المعنية والقيام بزيارات ميدانية متعددة وصياغة التقرير المعروض عليكم اليوم.

لقد اشتغلت مجموعة العمل الموضوعاتية بتضامن وتأزر كبير بين كل أعضائها، بعيدا عن الحسابات الضيقة بين الأغلبية والمعارضة - ونعاود هاذ الكلمة هاذي - بتضامن وتأزر كبير بين كل أعضائها بعيدا عن الحسابات الضيقة بين الأغلبية والمعارضة، لأن الجميع كان على وعي تام بضرورة المساهمة الفعالة والناجحة في الورش الوطني لبناء جيل جديد من السيادة والأمن الغذائي، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال افتتاح هذه السنة التشريعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اشتغلت مجموعة العمل الموضوعاتية في ظروف وسياق غير مسبقين، جراء توالي الأزمات الوبائية، والتوترات الجيو استراتيجية في عدد من مناطق العالم وتحديات التغيرات المناخية وغيرها، وهي إكراهات وتحديات، تجعل من رهان ضمان الأمن الغذائي كدعامة للأمن الاستراتيجي الشامل من أقوى الإشكالات التي تسائل المجتمع الدولي، كما تسائل الآليات والاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتدعو باستعجال

محضر الجلسة رقم 050

التاريخ: الإثنين 18 ذو الحجة 1443 هـ (18 يوليو 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداوات مكتب هذا المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليو 2022، وكذا على مداوات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليو 2022، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته المجموعة الموضوعاتية حول "الأمن الغذائي" على السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، وبعد إحالة هذا التقرير على الحكومة، يعقد مجلسنا هذه الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

لابد في البداية أن أذكر أن إحداث هذه المجموعة أتى في سياق التفاعل مع مضامين الخطاب الملكي السامي، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية، وفي إطار المسؤولية المؤسساتية التي يتحملها مجلسنا الموقر من منطلق تركيبته الغنية بالكفاءات المهنية والنقابية وممثلي الجهات والجماعات الترابية الأخرى، وكذا من منطلق الأسبقية المخولة له دستوريا وتخصه بالضبط في مناقشة القضايا الاجتماعية والتنمية، طبقا لنص وروح الفصل 78 من الدستور، تنعقد هذه الجلسة لمناقشة هاد التقرير الهام، في إطار حصة زمنية إجمالية، حددتها ندوة الرؤساء في 150 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

إذن، قبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، لابد أن أتقدم بالشكر باسم المجلس إلى كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، التي اشتغلت على هذا الموضوع الهام والاستراتيجي وعلى الجهود المبذولة من أجل إنجاز المهمة المسندة إليها في الوقت المحدد

والزراعية ومجال استدامة تربية الماشية والتكيف الزراعي مع التغيرات المناخية ومجال تطوير النماذج المستدامة للأمن الغذائي.

كما تم اللقاء بالمدير العام للمجلس الايطالي للأبحاث الزراعية والاقتصاد الفلاحي، وكان هذا الاجتماع مناسبة لتقديم آخر الابتكارات العلمية الإيطالية في مجال تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير آليات التخزين الاستراتيجي، وبعدها تم القيام بزيارات ميدانية قصد الإطلاع على القدرات الفلاحية والإنتاجية بكل من جهة لومبارديا وجهة إيميليا رومانا بالجمهورية الإيطالية.

وقد تم اعتماد منهجية مبتكرة في إعداد تقرير المجموعة الموضوعاتية، وذلك من خلال القيام بتقييم عام للسياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي ودراسة الرهانات الكبرى المطروحة على الأجندة الوطنية في هذا المجال، بجانب تقييم الرسائل الفلاحي الوطني على مستوى كل سلاسل الإنتاج.

وقد قامت اللجنة في نفس الإطار بدراسة المنظومة اللوجيستية الوطنية وآليات التوزيع والهندسة العامة لمسار تزويد الأسواق بالخضر والفواكه واللحوم والألبان وميكانيزمات التخزين والقدرات العامة للتدبير الاحتياطي الاستراتيجي.

كما قامت المجموعة الموضوعاتية بلورة لوحة مفاتيح، تم من خلالها تجميع كل المؤشرات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي، وهو ما مكن من تقديم تحليل رصين لكل هذه المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بوفرة الغذاء وجودة التغذية وعدالة التوزيع وبلورة منهجية استشرافية لحالة أمن الغذاء في السنوات المقبلة والحاجيات الأساسية التي ينبغي توفيرها لابتناق منظومة وطنية مستدامة للسيادة الغذائية.

كما عملت المجموعة على دراسة الهيكلة المؤسسية والتمسك التشريعية، وقدمت توصيات في هذا المجال من أجل ضمان التطوير المؤسساتي والتشريعي للسيادة والأمن الغذائي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن مجموعة العمل الموضوعاتية قد عملت كل ما في وسعها لتقديم تقرير مبتكر وفق منهجية وأسلوب يراعي حجم التحديات المطروحة على الأجندة الوطنية للسيادة والأمن الغذائي.

وتوخيا لمتابعة تنفيذ توصيات هذا التقرير وضمان تنزيلها وأن لا تبقى حبرا على ورق وتنتهي فعاليتها بانتهاء هذه الجلسة أو المواكبة الإعلامية الخاصة بها، فإن مجموعة العمل توصي بإحداث آلية تقنية لتتبع تنفيذ توصيات هذا التقرير، تحت إشراف رئيس مجلس المستشارين، تتكون من ممثلين عن مجلس المستشارين ومثلي القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات

إلى إطلاق مبادرات للتفكير الاستراتيجي، بغية التأسيس لنظام غذائي عالمي جديد، يوفر الأمن الغذائي لمختلف شعوب العالم بإصاف وعدالة وبرؤية استراتيجية تؤسس للنمو المستدام، وتواجه شبح المجاعة بروح تضامنية.

إن هذه العوامل والمعطيات وغيرها التي انتبهت إليها بلادنا، جعلت من موضوع السيادة والأمن الغذائي ضمن الأولويات التي يحث عليها صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده، والتي ينبغي على مختلف الفاعلين الانكباب عليها.

وفي هذا السياق، جاءت التوجيهات المولوية السامية خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، حيث أكد جلالتة نصره الله أنه قد "أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تخصيصها في مختلف أبعادها الصحية والطاقيّة والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض"، وشدد جلالتة على "ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسما الغذائية والصحية والطاقيّة والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد"، انتهى نطق صاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الصدد، ومن موقعه كسلطة تشريعية معنية دستوريا بممارسة الرقابة والتشريع والدبلوماسية الموازية وتقييم السياسات العامة والعمومية، واستحضارا لامتداد مكوناته ترابيا ومهنا واقتصاديا واجتماعيا، تفاعل مجلس المستشارين بشكل سريع مع هذه التوجيهات الملكية السامية ومع هذه الرؤية الاستراتيجية لبلادنا، وبأدر بإحداث المجموعة الموضوعاتية حول ملف الأمن الغذائي، والتي استطاعت في ظرف قياسي بفضل انسجام مكوناتها وتفاني أطرها على بلورة مشروع تقرير عام، مبني على تشخيص موضوعي وبجهد تام، لوضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما وقفت المجموعة على مختلف المخططات القطاعية الاستراتيجية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "الجيل الأخضر" ومخطط "أليوتيس" وغيرها، ولم يفت اللجنة الوقوف عند قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة.

لقد نظمت المجموعة الموضوعاتية عددا من جلسات الاستماع والزيارات الميدانية للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والأسواق من أجل الإطلاع عن كثب عن الوضعية الحقيقية لمنظومة الأمن الغذائي الوطني، كما تمت زيارة الجمهورية الإيطالية من أجل تبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث تم اللقاء برئيس الكوفدرالية الإيطالية للفلاحين، بالإضافة إلى مجموعة من كبار الخبراء الإيطاليين في ميدان الإنتاج الفلاحي وتدبير الاحتياطي الاستراتيجي للمواد الغذائية

واستحضارا منها للموقع المؤسسي لمجلس المستشارين، فإنها قبل استعراض التوصيات المتوصل إليها تؤكد على أهمية إحداث آلية تقنية (Taskforce) لمواكبة تنفيذ توصيات هذا التقرير والتأكد من مآلاته ومتابعة مدى تفاعل مختلف الفاعلين: قطاع عام وقطاع خاص، مع نتائج وخلاصات كل التقارير المنجزة ذات الصلة بالأمن الغذائي وجعلها أكثر نجاعة وفعالية على مستوى مكاتبها في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للسيادة والأمن الغذائيين، وترى المجموعة الموضوعاتية أن تضم هذه الآلية في عضويتها بالإضافة إلى ممثلي مجلس المستشارين، ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع العام والخاص ومجموعة من الخبراء والباحثين، وتتعاون استشاري مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وعلى المستوى الاستراتيجي توصي مجموعة العمل بـ:

✓ ترصيد الجهود الوطني التنموي المبذول، سيما المخططات والبرامج والأوراش الكبرى التي أطلقتها المغرب منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الفلاحي، فلا بد من إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي، يعهد لها بتنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، تعنى باليقظة والرصد الاستباقي للأزمات الطارئة والمحتملة التي قد تهدد المنظومات الغذائية، وتتكفل بتحديد واقتراح أنماط التدخل، وتتبع المؤشرات واستشراف التحولات الكبرى المؤثرة على قوة الأمن الغذائي الوطني؛

✓ تعزيز آليات التمويل والمواكبة والمصاحبة المالية ومنظومة الشمول المالي بالعالم القروي، من أجل تقوية التثبيت الديمغرافي وتعزيز الاستئثار الذاتي وإحداث المقاولات والمساهمة في بناء جيل جديد من الطبقة الوسطى بالعالم القروي؛

✓ تسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل تسهيل مسار إصلاح منظومة المقاصة، وهو ما سيمكن من تعزيز آليات الاستهداف الخاصة بالدعم وضمان إطار عادل ومنصف لعمل صندوق المقاصة، علما أن وزارة الداخلية قد قامت بعمل كبير في ورش السجل الاجتماعي الموحد على المستويات التقنية والرقمية والترايبية؛

✓ تقوية نظم الرصد الغذائي لمواكبة الأهداف الإنمائية للألفية وملاءمة المؤشرات الوطنية مع المعايير والمتطلبات الجديدة للأمن الغذائي؛

✓ الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني إلى المعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية؛

✓ تقوية الاكتفاء الغذائي وتقليص نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية (كالقمح والسكر والزيت والبنوز والأسمدة... إلخ)؛

القطاع العام والخاص ذات الصلة ومجموعة من الخبراء والباحثين، مع إمكانية التعاون الاستشاري مع المؤسسات الأمية المعنية.

وستمكن هذه الآلية التقنية (taskforce) من مواكبة وتتبع وتقييم تنزيل مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الغذائي، وجعل توصيات هذا التقرير أكثر نجاعة وفعالية، من خلال تعزيز مكاتبها وحضورها النوعي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للأمن والسيادة الغذائية.

ختاما، أجدد شكري لكل من ساهم في نجاح هذا العمل النوعي لمجلس المستشارين ولكل أعضاء مجموعة العمل وأطرها على العمل الجاد والمسؤول وللقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية ومؤسسات القطاع العام والخاص والخبراء والباحثين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، على هذا العرض التقديمي. أعطي الكلمة الآن للسيد أبو بكر اعبيد، السيد مقرر المجموعة الموضوعاتية.

تفضل السيد المستشار، في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد قامت مجموعة العمل بتطوير نموذج عمل خاص لإعداد التقرير المعروض عليكم اليوم، وفق أسلوب يراعي المرحلة الدقيقة التي يعيشها العالم جراء استمرار تداعيات الجائحة والأزمة الجيو-استراتيجية بين روسيا وأوكرانيا والصدمة البترولية الحالية وأزمة الثقة في الأسواق وأزمة اللوجستيك والإمداد.

لذلك، فإن مجلس المستشارين، وهو يستحضر موقعه المؤسسي كعرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطلعات وانتظارات المجالات الترابية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقابيين، وانطلاقا من الخلاصات التي توصلت إليها، بناء على دراستها للاستراتيجيات الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات ومجلس المنافسة والندوية السامية للتخطيط.

وتقلبات السوق؛
 ✓ تشجيع الاستثمار في البنية التحتية، عبر تشييد وتطوير وحفظ مرافق التخزين؛
 ✓ تعزيز برامج البحث والتطوير المتعلقة بتخزين المواد الغذائية؛
 ✓ عصنة تقنيات ومعدات التخزين من خلال دعم التعاونيات الفلاحية وتعزيز برامج إحداث وتطوير مستودعات التخزين والتبريد، خصوصا في المناطق التي تعاني من الهشاشة والعزلة.

وعلى مستوى الحكامة، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ:

✓ تعزيز الالتئائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالتغذية والغذاء؛
 ✓ وضع إطار مؤسسي، وفق مقاربة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية من أجل تدبير مجال تسويق المنتجات الفلاحية، لضمان تدبير رشيد للأسواق؛
 ✓ اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي للحد من آفة الضياع والهدر الغذائي، سيما ما يتعلق بتسويق واستهلاك الخبز؛
 ✓ تقوية نظم المراقبة الوطنية والترايبية الخاصة بالسلامة الغذائية على امتداد سلاسل الإنتاج والاستهلاك؛
 ✓ تقوية نظام المراقبة والتتبع بإعمال أنظمة محكمة على امتداد دورة الإنتاج والتسويق والاستهلاك، خصوصا ما يتعلق بالمنتجات الفلاحية.

كما قدمت مجموعة العمل الموضوعاتية توصيات تم تطوير السلامة الغذائية وتحسين مؤشرات المنظومة الصحية في علاقتها بالتغذية وتوصيات تتعلق بمجال المراقبة، بجانب تقديم توصيات خاصة بكل سلسلة فلاحية، خاصة سلاسل اللحوم والدواجن والحبوب والسلسلة السكرية وسلسلة الزيوت وسلسلة الصيد البحري.

هذا، وقد تم تقديم هذه التوصيات بشكل مفصل في التقرير، حيث لا يسعنا الوقت المحدد في 5 دقائق على التطرق إليها كاملة.

وإذ نجدد شكرنا لكم جميعا ولكل القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة والعامّة المعنية، فنحن نأمل أن يساهم هذا التقرير في الدينامية الوطنية من أجل بناء جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السيادة والأمن الغذائي ببلادنا، لنكون عند مستوى ما يطمح إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس لشعبه الوفي، بمزيد من التقدم والازدهار والرفاه تحت قيادته الرشيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر.

وقبل الانتقال إلى باب المناقشة، أود الترحيب بوفد عن شبيبة حزب

✓ ترسيخ وتطوير معايير علامات الجودة الخاصة بالمنتجات الغذائية تتضمن المنشأ والتسمية والبصمة الكربونية، والاستمرار في تعزيز مسارات تسويق المنتجات الفلاحية المحلية التي تنتجها التعاونيات؛
 ✓ اعتماد نظام غذائي مستدام لتطوير الأغذية المتنوعة بشكل متكافئ، مع ضمان الأولوية للمواد الغذائية الأساسية؛
 ✓ سن قوانين تشريعية وتنظيمية للحد من هدر المنتجات الفلاحية في مختلف مراحل التوزيع والتخزين والتسويق، ووضع آلية وطنية لضبط الكميات الحقيقية التي يتم هدها؛
 ✓ الرفع من المنتجات الفلاحية القابلة للتحويل الصناعي وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الغذائية؛
 ✓ تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي، مع التركيز على الزراعات التي تصمد أمام المتغيرات المناخية واعتماد خطة وطنية لتكييف سلاسل الإنتاج مع الإعدادات المناخية الجديدة؛
 ✓ الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد المائية لفائدة الزراعات التي تضمن ديمومة الأمن الغذائي وترشيد استعمال المياه الجوفية، بتقنين أنماط الاستغلال وتوجيهها لدعم استدامة الأمن الغذائي؛
 ✓ اعتماد جيل جديد للتجميع الفلاحي من أجل مواجهة حالات الجفاف وغلاء المدخلات وقلة تنظيم السوق الداخلي وصعوبات التسويق الخارجي، بجانب الاستمرار في التطوير المبتكر للإطار القانوني للتجميع الفلاحي، باعتباره خيارا استراتيجيا للنهوض بالسلاسل الإنتاجية على مستوى النجاعة والمردودية والانتاجية.

وفيما يخص تطوير التخزين الاستراتيجي، توصي مجموعة العمل بـ:

✓ توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تم نظام التدبير وشروط التخزين ومصادر التمويل وغيرها من الضوابط الفنية بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية؛
 ✓ إحداث آلية وطنية للضبط والتنظيم، يعهد إليها التدبير الشمولي للمخزون الاستراتيجي؛
 ✓ اعتماد نظام مراقبة فعال بخصوص كل ما يتعلق بالإمداد بالمخزون الغذائي وكيفية تدبيره؛
 ✓ اعتماد آلية الإنذار المبكر والاستباقي ضد المخاطر التي تهدد سلاسل الصناعة والإمداد؛
 ✓ إعداد نظام شامل لجرد أرصدة مخزون المواد الأساسية؛
 ✓ الاهتمام بالعنصر البشري، عبر تأهيل قدرات الأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة المخزون لضمان التعامل السليم مع السلع؛
 ✓ اعتماد سياسات عمومية جديدة تتعلق بتدبير المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، بهدف تغطية الطلب المحلي ومواجهة الصدمات الطارئة

السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة حيث، قال جلالتة: " .. وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تخصيصها في مختلف أبعادها الصحية والطاقة والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية بكميات كافية وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة في توفير هذه المواد وتوزيعها". انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

وبهذه المناسبة، ننوه بالتعليقات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في موضوع الأمن الغذائي لتحصين السيادة الوطنية في هذا الباب والعمل على تعزيزه، داعين الحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتزيله في أقرب الآجال.

كما نتمن في فريق التجمع الوطني للأحرار الحملة الاستراتيجية لهذه التوجيهات الملكية السامية، التي نعتبرها بمثابة خارطة طريق، يقتضي استحضارها من طرف مختلف المتدخلين في مجال الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة،

نسجل بكل إيجابية أيضا الملاحظات الهامة التي تناولها تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي، منوهين، من جهة، بالمجهودات المبذولة من طرف سائر أعضائها، والتي مكنت من إثراء مضامين هذا التقرير الذي سيكون لا محالة أحد المراجع المهمة لبلورة السياسة العمومية في مجال الأمن الغذائي بالنسبة للحكومة وللقطاعات الوزارية وللمؤسسات العمومية ذات الصلة وكذلك للباحثين، ومن جهة أخرى، بالمقاربة التي تبنتها المجموعة الموضوعاتية في ملامسة جميع جوانب الأمن الغذائي من خلال الاستماع لكافة المتدخلين المعنيين بهذا الموضوع والقيام بزيارات ميدانية في هذا الباب لمعرفة وتدقيق وضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما نتمن، في نفس السياق المجهودات المبذولة من طرف الحكومة طيلة فترة الأزمة الصحية، حيث أحرزت بلادنا تقدما كبيرا لضمان أمنها الغذائي، من خلال ضمان تزويد السوق الوطني بعرض وافر وبشكل متواصل من المنتجات الغذائية، بحيث أن هذه النقطة ما كتححتاجش لأي مزيدة، وكل شي كيبان في أرض الواقع، مما يجعلنا نطمح لتنزيل ورش الأمن الغذائي لفائدة المواطنين والمواطنات وإرساء دعائمهم، وفق قواعد سليمة وممتينة، تراعي شروط الاستدامة والمأسسة والتجويد واستشراف مغرب ما بعد كورونا أكثر قوة وتماسكا من ذي قبل.

وفي إطار دراسة المجموعة الموضوعاتية للأمن الغذائي لمختلف المخططات الاستراتيجية المعتمدة بالمملكة ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط

"فرصا إيطاليا" (Forza Italia) الحاضر معنا.

مرحبا بكم.
شكرا.

إذن تنتقل إلى مناقشة التقرير، ونستهل هذه المناقشة بمدخلة فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد المستشارين المحترمين في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد كمال صبري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية الخاصة بـ "الأمن الغذائي"، باعتبار هذا الموضوع توجهها استراتيجيا له راهنية قصوى، فمن جهة، لبناء منظومة مستدامة لصناعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ومن جهة أخرى، لدعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، شاكرين لأعضاء اللجنة، رئيسا ومقررا وأعضاء، مجهوداتهم الجبارة لإخراج هذا التقرير، مشيدين بما تضمنه من أفكار تجسد بالفعل تميز هذه المؤسسة الدستورية وما تزخر به من كفاءات.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نعبر عن ارتياحنا للمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال التدبير والسهر على تعزيز السيادة والأمن الغذائيين على المستوى الوطني لتجاوز التحديات التي يعرفها العالم المرتبطة بهذا الموضوع.

وتبعا لذلك، فإننا نعتبر أن تحقيق أمن غذائي لن يتأتى إلا بتعزيز الإطار القانوني بمؤسسة مستقلة يعهد لها بتدبير الاستراتيجيات الوطنية للسيادة والأمن الغذائيين، ليكون لها أثر مباشر على حياة المواطنين والمواطنات.

كما نتمن في فريق التجمع الوطني للأحرار المبادرة التي قام بها مجلس المستشارين من خلال تنظيمه لندوة دولية تقارب موضوع السيادة والأمن الغذائي في ضوء التحديات المتشعبة التي تطرحها الظرفية العالمية الراهنة، بحضور مجموعة من الفاعلين الحكوميين والبرلمانيين والخبراء.

وإذ ننوه في هذا الباب بانخراط مجلس المستشارين كؤسسة فاعلة بمكوناتها المتنوعة وبفضل تنوع مقارباتها في ورش "الأمن الغذائي"، نؤكد أن إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مهيمة بهذا الموضوع يشكل آلية فعالة لتجويد السياسات العمومية والرقى بها والإسهام في إنجازها بهدف بناء نموذج مغربي للسيادة والأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، لا بد أن ننوه بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من

الملاحظات السالفة الذكر من شأنها أن تؤثر إيجاباً على تنافسية ومردودية هذا القطاع وتدعم عنصر الحكامة الجيدة وتقوي مساعي خلق تراكبات إيجابية على مستوى المؤشرات الرقمية، مما ينمي لدينا قناعة ورغبة كبيرة في تجاوز بلادنا لهذه النقائص وتداركها في أقرب الآجال، والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

كما نود الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل تدارك هذه النقائص ومدى قدرة الحكومة على التفاعل الإيجابي مع هذا المعطى المحدد، وهو الذي سيعكس لا محالة تطور المقاربات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لضمان الأمن الغذائي ببلادنا هو العمل على تفعيل محاور العمل التالية:

- ✓ انخراط الحكومة في مشاريع لتحلية مياه البحر لتحقيق الاستدامة؛
- ✓ خلق وكالة لتحلية مياه البحر؛
- ✓ عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لتجاوز مسألة الحلول الطرفية التي لا يمكن أن نبنى عليها في المستقبل؛
- ✓ العمل إلى استقطاب وحدات صناعية في مجال الفلاحة للمساهمة في الأمن الغذائي؛
- ✓ دعم المكتب الشريف للفوسفات للفلاحة فيما يتعلق بدعم الأسمدة لمضاعفة الإنتاج الفلاحي.

ومن شأن هذا التوجه تحقيق رهان الأمن الغذائي الذي نطمح إليه جميعاً، مما سيؤيئ بلادنا مراتب اقتصادية تقوي مسارات بناء تموقع مؤسستنا في مجال الأمن الغذائي وتحفظ صحة وسلامة المواطنين والمواطنات وتعالج الاختلالات والنقائص التي خلص إليها تقرير المجموعة الموضوعاتية، والتي نعتبرها في جوهرها تم عن إشكال حقيقي على مستوى الحكامة مع كامل الأسف.

وكلنا ثقة في الحكومة التي لن تدخر جهداً في الأخذ بعين الاعتبار لختلف التوصيات المهمة الصادرة عن هذا التقرير، والتي سننكب على تطويرها بلا شك من أجل ضمان اكتفائنا الغذائي الدائري والحرص على الحفاظ على أمننا الغذائي، الذي يعتبر توجهاً استراتيجياً لنا ولأجيال المستقبل.

الحمد لله على بلادنا وعلى خيرات بلادنا، وبالرغم من ارتفاع الأسعار والذي أراد المشوشون على الحكومة إلهائها على تنزيل التزاماتها، الآن الخبرات موجودة ومتوفرة عكس العديد من الدول التي نعتبرها قوية، ويقف مواطنوها في شكل طوابير لاقتناء الحاجيات، وتفتقد اليوم إلى العديد من المنتجات.

إذن، بلادنا ماضية في الطريق الصحيح نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات والإنجازات، وعلى رأسها ضمان مخزون استراتيجي لتحقيق

"المغرب الأخضر" ومخطط "الجيل الأخضر" ومخطط "أليوتيس" وغيرها، فضلاً عن قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة، سنركز في إطار مداخلة الفريق على الشق المتعلق بالصيد البحري، منوهين في هذا الباب بالملكستبات المحققة لحدود اللحظة في مجال الصيد البحري والتي لولاها لما حققنا اكتفاء غذائياً ذاتياً في هته الفترة الصعبة التي يعرفها العالم.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى العمل على توفير مجموعة من المقومات الأساسية والضرورية لتنزيل جميع ملاحظات هذا التقرير في مجال الأمن الغذائي في الشق المتعلق بالصيد البحري، وخصوصاً مخطط "أليوتيس" وأن يعتمد كساهمة من المؤسسة التشريعية في إطار التعاون والتكامل بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية المنصوص عليها دستورياً، ولا بأس أن نذكر بها وهي:

- ✓ العمل على الرفع من حجم حصة المغرب في السوق الدولية؛
 - ✓ تحقيق هدف 200.000 ألف طن فيما يخص إنتاج تربية الأحياء البحرية، وفي هذا الصدد نذكر أنه تربية الأحياء البحرية غادي تخلق واحد الفرص جديدة في الاستثمار في قطاع الصيد البحري وكذلك الخفض من الضغط على الثروة الطبيعية؛
 - ✓ تشجيع استهلاك المنتجات البحرية من طرف الساكنة في الوسيط الحضري والقروي، بحيث أنه تم خلق 10 أسواق بالجملة في إطار مخطط "أليوتيس"، واليوم لازم أننا نستغلها هاذ الأسواق وقربو المنتج للمواطنين، الشيء اللي جا به مخطط أليوتيس؛
 - ✓ تثمين المنتجات البحرية، على اعتبار أنه يتم تصدير جزء كبير من الإنتاج السمكي على شكل مجمد بدون خضوعه لأي تحويل كبير، الشيء الذي يمثل موطن قصور كبير من حيث خلق فرص الشغل والقيمة المضافة على المستوى الوطني؛
 - ✓ العمل على الترويج لفائدة المنتج المغربي والعلامة المغربية فيما يخص المنتجات البحرية والرفع من أثر التسويق المؤسستاتي؛
 - ✓ الرفع من محتوى الابتكار وكذا تقنيات التحويل المرتبطة بالصناعة البحرية؛
 - ✓ تسريع إتمام الإطار التشريعي والتنظيمي لحكامة قطاع الصيد البحري في الشق المرتبط بالمراقبة؛
 - ✓ محاربة ظاهرة تسويق المنتجات البحرية غير القانونية وغير المصرح بها من أجل المحافظة على الثروة السمكية وضمان الاستثمارات وكذلك فرص الشغل التي يمنحها هذا القطاع الحيوي؛
 - ✓ تأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الصيد البحري؛
 - ✓ العمل على تنزيل استراتيجية لمراقبة ومراقبة الصناعات البحرية.
- إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتقد جازمين أن معالجة هذه

أعضاء اللجنة بمسألة الأمن الغذائي التي تمه مختلف الفاعلين المؤسساتيين والسياسيين والاجتماعيين وكل فئات المجتمع المغربي، وهو ما عكسته منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية، والتي عملت مقارنة استنباطية ارتكزت على ثلاث آليات أساسية، هي:

- 1- استقرائية للأدبيات المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي؛
- 2- استكشاف واقع الأمن الغذائي من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية؛
- 3- الاستماع من خلال الجلسات الحوارية التواصلية.

السيد الرئيس المحترم،

إن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد المرتكزات الجوهرية في المنظومة الاستراتيجية العالمية والقارية والوطنية، وهو موضوع حظي باهتمام دولي منذ عقود طويلة، ومع ما يعيشه العالم اليوم من تحولات كبيرة وأزمات طارئة (ك"كوفيد-19" وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية)، أصبح موضوع الأمن الغذائي يتصدر الأجندات الوطنية والدولية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة تعاملنا بشكل إيجابي مع أعمال اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الغذائي، حيث ساهم أعضاء وعضوات الفريق في تنشيط عمل اللجنة، كما قدم الفريق مذكرة مفصلة حول تصوره المرجعي حول الأمن الغذائي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية، وفق منهجية تنطلق من منطلقات أساسية دولية ووطنية في علاقة بموضوع الأمن الغذائي، ويستعرض عناصره في تشخيص أرقام ومؤشرات تعكس حقيقة الأمن الغذائي، كما توقفت كذلك مذكرة الفريق على تقديم توصياته حول المداخل الممكنة لتحقيق بلادنا للأمن الغذائي.

وينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في وضع تصوره لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا، من المنطلقات التالية:

- 1- التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في الحصول على غذاء كاف؛
- 2- التوجيهات الملكية السامية الواردة في الكثير من الخطب والرسائل الملكية؛
- 3- التزام المغرب بتحقيق خطة التنمية المستدامة لسنة 2030؛
- 4- مختلف الوثائق والخطط والالتزامات الدولية في علاقة بضمان وتوفير الأمن الغذائي؛
- 5- الإقرار الدستوري بالحق في الغذاء؛
- 6- وأخيرا، اعتبار الأمن الغذائي في صلب نموذج التنمية الجديد في أفق 2035.

وهي منطلقات وجدنا تقرير اللجنة الموضوعاتية انطلق منها ليؤسس لمفهوم الأمن الغذائي، وليستعرض مرتكزاته، بناء على الوثائق الدولية وخاصة مقررات مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المنعقد بروما عام 1996

الأمن الغذائي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

نفضلوا السيد الرئيس المحترم.

عندكم تسع دقائق السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المزاب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء وعضوات اللجنة المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نهئ السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة والسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على هذا العمل النوعي والجاد لإعداد تقرير موضوعاتي حول الأمن الغذائي بالمغرب، كما نتمن عاليا قرار مكتب المجلس بإحداث المجموعات الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي وفق مقتضيات الباب العاشر من النظام الداخلي، وذلك من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة تحيين قضايا السيادة الوطنية في مختلف أبعادها، والتي كان عنوانها المركزي هو الدعوة إلى "إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بمخزون استراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحين المستمر للحاجيات الوطنية بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد"، انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الإطار، اسمحوا كذلك أن أهني باسمكم جميعا رئيس وأعضاء هذه المجموعة الموضوعاتية على العمل الكبير الذي قاموا به من أجل إعداد هذا التقرير، كما أهني أطر المجموعة الموضوعاتية على مواكبتهم الفعالة لعمل المجموعة، هذا وينتظر أن يحمل تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي إجابات حول الإشكاليات المرتبطة بتقوية الإنتاج الفلاحي، على الرغم من الإكراهات المناخية المرتبطة بالجفاف وتقديم تصور استراتيجي لتطوير منظومة وطنية للاحتياط الاستراتيجي للمواد الأساسية، بجانب تقديم توصيات عملية، تمه بالأساس تعزيز القيمة المضافة الفلاحية والولوج العادل والمنصف للغذاء وتطوير سلسلة إمداد وطنية مستدامة للمواد الأساسية.

كما ينتظر تقديم تصور حول آليات التمويل الفلاحي وأساليب تطوير آليات الدعم الخاصة بالاستثمار والاستهلاك الغذائي، وذلك من أجل ضمان انبثاق منظومة وطنية متقدمة للعدالة والسيادة الغذائية.

وهو تقرير جاء وفق منهجية تشاركية، تدل على وعي كبير لدى كافة

الوطني، مما يعني الرهان على تحسين القدرة الوطنية على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين في الحاضر والمستقبل، بأسعار مقبولة وجودة صحية آمنة وخريطة إنتاجية ضامنة لاستدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقلالية عن مضاربات الأسواق العالمية ومراعاة المخاطر الطبيعية والأزمات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز بنيات التخزين الاستراتيجي وحماية قطاع الماشية وصون البذور المحلية المغربية وتقديم الدعم الممكن للبلدان المتضررة في إطار "دبلوماسية الغذاء".

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

لا تفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة الإشادة بالمساهمة النوعية للسيدات والسادة المستشارين عضوات وأعضاء اللجنة، وكذا بكل الشركاء المؤسسيين والمدنيين الوطنيين والدوليين، الذين ساهموا في ضمان حسن سير عمل اللجنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية. تفضلوا السيد المستشار المحترم، لكم ثماني دقائق.

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، لأتقاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول التقرير المنجز من قبل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

واسمحوا لي بداية أن أعرب لكم، باسم الفريق الاستقلالي، عن تقديرنا الكبير لحرص مكونات المجلس على تفعيل هذه الآلية البرلمانية الحديثة، والتي كما تعلمون تم إقرارها سنة 2020، ولم يتم تفعيلها سابقا إلا مرة واحدة.

ومادامت المناسبة شرط، فإني أثنى عاليا العمل الجاد والمسؤول الذي اطلعت به مجموعة العمل، رئيسا وأعضاء وأطرا، في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي جاء ثمره لساعات طويلة من العمل الجاد والمضني في إطار اللقاءات مع مختلف الفرقاء، والاجتماعات المنعقدة لإنجاح هذه الجلسة، وذلك بالرغم من الإكراهات الزمنية والعملية التي تعترض تفعيل هذا الاختصاص على أرض الواقع ومباشرته فعليا بالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها من طرف مختلف مكونات مجلسنا الموقر.

وتقديم أهم مؤشرات رصد الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

ينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في تشخيصه لواقع الأمن الغذائي في المغرب من أرقام ومعطيات تقارب الأزمة الحالية للغذاء في بعدها الدولي والقاري، والذي له انعكاسات أكيدة على الواقع الوطني، حيث رغم كل الجهود العالمية التي بذلت وتبذل في مجال الأمن الغذائي في هذه العشرية، يلاحظ بقوة أن رهان ضمان التوازن بين العرض والطلب الغذائي سيصطدم بمجموعة من الإشكاليات المعقدة والمتداخلة، ومنها:

- 1- الظروف المناخية والكوارث الطبيعية التي يواجهها عالمنا؛
- 2- الارتفاع الكبير لعدد سكان العالم؛
- 3- تلوث المحيطات والبحار؛
- 4- انعدام الأمن الغذائي يتفاقم كذلك أيضا من خلال تداعيات أزمة "كوفيد-19" والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة.

هذه الإشكاليات المعقدة والمتداخلة للأمن الغذائي العالمي نتج عنها أرقام مقلقة، وخاصة في القارة الإفريقية، وبالمغرب على وجه الخصوص، نسجل منها:

- 1- تراجع المغرب بثلاث درجات في مؤشر الأمن الغذائي؛
- 2- غياب رؤية واضحة واستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة قضية الأمن الغذائي الوطني ضمن المخططات الفلاحية؛
- 3- ضعف بنيات التخزين الاستراتيجي للبلاد ومحدودية الإجراءات الحكومية في علاقة بحماية القطاع المغربية؛
- 4- اعتماد المقاربة الكمية في سياسات انتقاء البذور والأنواع "البذور والأصناف الحيوانية المختارة"؛
- 5- تؤكد نتائج الأبحاث الميدانية تسارع وتيرة الزحف العمراني على أخصب الأراضي الفلاحية وأكثرها ملاءمة مناخيا (المحور الممتد من القنيطرة إلى الجديدة)، مما يضاعف سنويا المساحات المفقودة، ويفقد المدن المغربية أمنها وسيادتها الغذائية، ويتسبب في ارتفاع أسعار الحضر وغلاء المعيشة وتضرر الفئات الاجتماعية الفقيرة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين قدمنا في مذكرتنا لمجموعتكم الموضوعاتية مجموعة من التوصيات تحت شعار: "التحرك الآن قبل فوات الأوان"، توصيات تعكس واقع المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، التي تفرض علينا مراجعة وإعادة رسم خريطة الإنتاج الفلاحي أمرا ملحا على أساس قواعد دقيقة، تضع حماية مواردنا الطبيعية المهتدة وإعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب المغربي في مقدمة الأولويات، مما يعني التحرك الآن وقبل فوات الأوان من أجل تحقيق الأمن الغذائي

توسيع استراتيجية دبلوماسية الغذاء في اتجاه الدول الإفريقية والشقيقة وترسيخ التعاون جنوب-جنوب، بما من شأنه خدمة القضايا الوطنية والمصالح الاستراتيجية العليا، وفي مقدمتها الوحدة الترابية والمشاريع الاقتصادية الكبرى والمناصب والمواقع ضمن المنظمات القارية للأمم السامية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا، السيد الرئيس، لديكم سبع دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلاصات التقرير الشامل الصادر عن اللجنة الموضوعاتية المؤقتة التي شكلها مجلسنا الموقر حول ملف الأمن الغذائي.

وأود في البداية أن أؤوه بعمل اللجنة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على ما بذلوه من مجهودات جبارة وبروح العمل الجماعي تحت إشراف الأخ المهدي عمون بخبرته وتخصصه في المجال، وهي مجهودات نوعية يعكسها هذا التقرير الموضوع بين أيدينا والمتميز بالدقة العلمية وبالشمولية في رصد مختلف السلاسل والمجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي، والذي تمت كذلك صياغته بقدر كبير من الموضوعية والحياد في احترام للأجال القانونية المحددة في النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وبإيمان جماعي أن قضايا الوطن أكبر من كل المواقع العابرة.

بطبيعة الحال، الشكر موصول لرئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبنا وفرقا وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة ومثيلاتها، وعلى حسن اختيار هذه المواضيع وفي صدارتها الأمن الغذائي، وهو اختيار يجسد التفاعل الدائم للمجلس مع القضايا المجتمعية ذات الأولوية وتجاوبه الفعال والسريع مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ومع رؤيته الاستراتيجية والاستباقية التي جعلت دوما الأمن الغذائي مرتكزا جوهريا للأمن الاستراتيجي الشامل لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد كشف التقرير مواطن القوة ومكامن الضعف في السياسة الوطنية الغذائية، وشخص فرص النجاح وجوانب القصور في الاستراتيجيات القطاعية وفي سلاسل الإنتاج والتوزيع والتخزين، وسلط الضوء على واقع

والحقيقة أننا اليوم من خلال تفعيل هذه الآلية سنساهم جميعا في تحقيق التآزر المعرفي والعملية من مناهج وآليات التتبع والتقييم من قبل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، مع ما يقتضيه ذلك من مضاعفة وتعميق الجهود مؤسستنا وتقنيا حتى تتمكن من بلوغ ممارسة حقيقية لهذه الآلية البرلمانية.

ومن هذا المنطلق، يرى الفريق الاستقلالي أن مناقشة التقرير الذي بين أيدينا اليوم يعتبر تمرينا دستوريا واستراتيجيا يستلزم بلورة خطاب نوعي يليق بجلسة دستورية فريدة وغير معتادة، ويليق أيضا بقيمة التقرير النهائي حول الأمن الغذائي، والذي بالرغم من الإكراهات الزمنية والموضوعية والذاتية التي واجهت إعدادة، إلا أنه يعد بحق تقرير ذا مهنية عالية يوفر لممثلي الأمة أرضية لبناء مرفعاتهم وتقديراتهم الموضوعاتية لسياسة الأمن الغذائي ببلادنا.

ومن منطلق إغناء الملاحظات والتوصيات المهمة التي يعرضها التقرير والتي تنصرف إلى كنه المخططات القطاعية الاستراتيجية والتي وقع الاختيار عليها، ذات الصلة بالأمن الغذائي، فإن الفريق الاستقلالي يعبر بداية عن أن ارتباط تحقيق الأمن الغذائي بالأساس بالرفع من الإنتاجية الفلاحية، ولا ينبغي أن يتم على حساب الاستمرار في استنزاف المخزون الاستراتيجي لبعض الموارد المؤقتة أو المتجددة.

لذلك أن التحسن النسبي للإنتاج الفلاحي المسجل في العقد الأخير ارتبط أشد ارتباط باستثمار مخزون الموارد المائية، وهو أمر يطرح مخاطر مستقبلية على مستوى ضمان استمرارية التزود بالماء، وقضية الماء هذه مسألة بالغة الأهمية لضمان الأمن الغذائي ببلادنا، وهنا لا بد أن نؤكد على الحاجة الماسة لإعادة رسم خريطة الإنتاج الفلاحي، بما يحقق حماية استدامة مواردنا الطبيعية المهددة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

على صعيد آخر، فإن أحد المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي بالمغرب ترتبط أساسا بالتقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، والتي أضحت منفذا غير آمن ولا متاح في جميع الأوقات، وهو ما كشفت عنه التغيرات والأزمات الوبائية الدولية المتكررة، أزمة قناة السويس والتوترات السياسية والعسكرية، مضاربة الأسعار، ابتزاز الدول المصدرة للمنتوجات الغذائية، وهو ما يستوجب تطوير وتوسيع بنيات التخزين الاستراتيجي للبلاد بشكل عاجل، بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة والرفع من قدرة التخزين لفترة تتجاوز الخمس سنوات على الأقل، بدل الأشهر القليلة المعمول بها حاليا.

السيد الرئيس،

نؤكد لكم في الأخير أن المفهوم الجديد للأمن الغذائي المغربي يحمل أيضا أبعادا دبلوماسية واستراتيجية ومن الأهمية بما أن تركيز المغرب على اعتماد

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.
تفضل السيد المستشار في حدود ست دقائق.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي شكلها مجلسنا الموقر حول موضوع "الأمن الغذائي"، وهي الإشكالية التي أصبحت تؤرق العالم بالنظر للتطورات المتسارعة للسياق الدولي الموسوم بتزايد السكاني المستمر والتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية، والتي أدت إلى إحداث تغيرات هيكلية واستراتيجية في الأولويات العالمية في مقدمتها إشكالية الأمن الغذائي، والمغرب كباقي دول العالم يولي لموضوع الأمن الغذائي اهتماما بالغا ووضعه ضمن الأولويات الاستراتيجية وجعله مشروعا وطنيا في صلب النموذج التنموي الجديد.

ومن هذا المنطلق، يحظى الأمن الغذائي بالعناية المولوية لصاحب الجلالة من خلال توجيهاته السامية في كل مناسبة دولية أو وطنية تتعلق بموضوع الأمن الغذائي، كان آخرها خطابه السامي خلال افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي أكد جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالخزون الاستراتيجية للمواد الأساسية، كما كان للسياسة الاستباقية لصاحب الجلالة نصره الله، الذي تنبه إلى المخاطر المرتبة برهان الأمن الغذائي وتأثيره على الصعيدين الدولي والوطني فضلا كبيرا في تجنيب المغرب وضعاً صعباً من الذي نعيشه الآن، حيث مكنت المغرب من وضع نهج متكامل يهدف إلى ضمان توفر المواد الغذائية وتعزيز التنمية الفلاحية والقروية المستدامة، وإعطاء الأولوية لحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية، بفضل استراتيجية "المغرب الأخضر" والاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر"، والتي تهدف بالأساس إلى استدامة الأنظمة الغذائية، إلى جانب الاستراتيجيات والمبادرات الملكية الأخرى، بما فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستراتيجية الصيد البحري وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة وورش تعميم الحماية الاجتماعية.

الصناعة الغذائية ومختلف الجوانب المرتبطة بتأمين المنتج وآليات الإنتاج ونوعيته وصولاً إلى واقع الاستهلاك ومنظومة التخزين والتسويق، ليخلص التقرير إلى صياغة البدائل عبر توصيات واقتراحات تمني صادقين أن تجد طريقها إلى السياسات العامة والعمومية التي تنتهجها الحكومة ومختلف المؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة، بغية التأسيس لأفق جديد ينجح البديل الاقتصادي والاجتماعي، يوفر الأمن الغذائي لجميع المغاربة بإنصاف وعدالة مجالية واجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

صلاة بما سبق، ونظرا لما يكتسبه موضوع الأمن الغذائي من أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية، واستحضارا للظرفية الصعبة التي تجتازها بلادنا، أسوة بباقي بلدان العالم، جراء الارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات ومختلف المواد الغذائية والسلع والخدمات، فإننا في الفريق الحركي، الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية بعمقه الوطني الصادق، نتطلع إلى أن تخرج الحكومة من دائرة التردد والصمت غير المفهوم وأن تبادر باستعجال لمواجهة الأوضاع المتأزمة بقرارات تجسد فعلا وبالملموس رهان الدولة الاجتماعية على أرض الواقع، والتي أسست لها الدولة منذ أزيد من عقدين بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما ننتظر منها الكف عن لغة التبريرات والاختباء وراء الأسس الدولية للأزمات دون تقديم أي بدائل، فالحكومة مطالبة اليوم بالتدخل للحد من موجة الغلاء وتداعيات الوباء وشح الماء.

كما هي مطالبة بالتفاعل مع نبض الشارع والتقاط الرسائل التي يصرفها عبر مختلف القنوات، وذلك عبر تفعيل برنامج استعجالي للتخفيف من آثار الأزمات على الأسر المغربية ومراجعة السياسات الفلاحية المنتجة بكلفتها المالية والمائية والمخصصة لزراعات موجهة في مجملها للتصدير، والتي رغم نجاحها في بعض السلاسل فإنها لم توفر الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للمغاربة كالحبوب، والذي هو جوهر الأمن الغذائي ببلادنا.

لابد كذلك من توجيه الاستثمار العمومي، وفق رهان المناصفة المجالية والعدالة الاجتماعية، وتنزيل مخطط متكامل لتنمية المناطق القروية والجبلية، وبناء مجتمع قروي مستقر على ضوء قاعدة أن التنمية القروية أشمل وأوسع من التنمية الفلاحية وأن الإنسان هو صانع وهدف كل تنمية مستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نؤكد على أن أهمية هذا التقرير لا ينبغي أن تبقى حبيسة هذه الجلسة ولا في جودة الوثيقة المؤكدة، بل في مواكبة تنزيل مضامينه، ولهذا نؤكد على ضرورة خلق آلية لمتابعة وتقييم أجراً توصياته وخلصاته على أرض الواقع، وذلك على ضوء الصلاحيات الدستورية للمؤسسة التشريعية في مراقبة وتقييم السياسات العمومية.

وقفنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة

والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتم إلا بتعزيز الإنتاج الوطني.

السيد الرئيس،

تؤكد في الأخير أنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الفلاحي فقط بل بلوغ الأهداف في مجال ضمان الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل، فالأمن الغذائي ليس مسألة فلاحية فقط، وإنما مسألة اقتصادية شاملة، لهذا تزداد مخاوفنا، فلا يمكننا أن نمنح الفلاحة دورا لا يمكن أن تقوم به لوحدها، كما لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة حماية وعقلنة تدبير الموارد المائية التي يشكل الخطر الأكبر الذي يهدد بلادنا وتعزيز التنمية القروية المندمجة والمستدامة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على احترام الوقت. الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بمضامين التقرير الهام الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية حول "الأمن الغذائي"، والذي سيسهل لا محالة مرجعا لا غنى عنه للباحثين والدارسين وكذا لجميع الفاعلين المؤسساتيين.

وعطفا على مداخلات فريقنا في مختلف الجلسات التي عقدها مجلسنا الموقر، والتي تناولت قضايا ذات الصلة بإشكالية "الأمن الغذائي"، فإنه يهمننا أن نؤكد في هذه الجلسة الدستورية الهامة على الملاحظات التالية:

1- إنه لمن مظاهر الفخر لنا جميعا الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك حفظه الله، لموضوع "الأمن الغذائي"، فمنذ اعتلائه جلالته العرش وهو يعطي التوجيهات، ويشرف على إعداد المخططات وبرامج العمل التي من شأن حسن تنفيذها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الغذائية والأساسية؛

2- لا يمكن إلا لجاحد أو متحامل أن ينكر العناصر الإيجابية العديدة لمخطط "المغرب الأخضر"، والذي ساهم بشكل مقدر في التقليل من الاعتماد على الخارج، ولا يساورنا شك في أن مخطط "الجيل الأخضر" سوف يعزز الحصيلة الإيجابية لمخطط "المغرب الأخضر" ويعالج الإكراهات التي واجهته؛

3- ولأن المناسبة شرط، فإننا نؤكد أن بلوغ الأمن الغذائي المنشود، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضفاء شغيلة القطاع الفلاحي، التي

وقد تفاعل مجلسنا وبشكل سريع مع هذه التوجيهات، من خلال تشكيل لجنة موضوعاتية مؤقتة حول موضوع الأمن الغذائي، للوقوف عن قرب على الوضعية الغذائية ببلادنا من خلال تقديم التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، والذي نعتبره فرصة لإغناء النقاش والحوار حول السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي والتفاعل مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك، وإبداء رأينا وملاحظتنا التي لاشك أنها ستساهم في تطوير العمل البرلماني، إلى جانب القطاعات المعنية، لإيجاد حلول لمواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي.

السيد الرئيس،

ومع ذلك، وعلى الرغم من صرف أموال طائلة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار مخططات وبرامج بعينها، خصوصا في إطار دعم القطاع الفلاحي، بهدف المحافظة على مستوى معين من الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية، إلا أننا لم نصل بعد إلى تحقيق المتى، وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الأمن الغذائي، بحيث لازالت بلادنا تترتب لاستيراد المواد الأساسية بشكل متزايد، كالحبوب واللحوم والأعلاف، بأثمنة باهظة من الأسواق الدولية، الأمر الذي يرهق المالية العامة، في الوقت الذي يقابل منتج الفلاحين الصغار بأثمنة زهيدة.

فهل كل هذه الجهود ذهبت سدى مادام المغرب لازال يعتمد على الخارج لإشباع حاجيات ساكنته من المواد الاستهلاكية الأساسية ولم يفي بالفرص المطلوب فيما يخص التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية العامة؟

وباسم الفريق الاشتراكي، فإننا نؤكد أن مواجهة معضلة الفقر والهشاشة في بلادنا يتطلب إرادة حقيقية في تدبير الثروات الوطنية ونهج سياسات اجتماعية تعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمالية بين فئات المجتمع المغربي وتحقيق التوزيع العادل للثروات الخاصة، الثورة المائية التي أصبحت تدق ناقوس الخطر وتهدد التنمية ببلادنا.

بالإضافة إلى الرفع من قدرة المواطنين على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين في الحاضر والمستقبل بأسعار مقبولة وجودة صحية آمنة وخريطة إنتاجية ضامنة لاستدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقلالية عن مضاربات الأسواق العالمية ومراعاة المخاطر الطبيعية والأزمات الدولية وتعزيز بنية التخزين الاستراتيجي وحماية قطاع الماشية وصون البذور المحلية المغربية وتعزيز الاستثمار الفلاحي وعصرنة العمليات الفلاحية بالعالم القروي في إطار الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة، سواء كانت مادية أو طبيعية، والاستفادة من المميزات النسبية للأراضي والثروات الحيوانية والزراعية والمياه، للحد من التفاوتات المحلية، ووقف النزوح نحو المدن، بحثا عن فرص العمل لزيادة الإنتاج الوطني من المواد الغذائية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

استنادا لأحكام الفصل 70 من الدستور المتعلق بالاختصاص البرلماني في مجال تقييم السياسات العمومية، وكذا مقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة "بالأمن الغذائي". وبالمناسبة، لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقت الإداري الذي سهر على تتبع أشغال المجموعة وإعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه، وأثنى عاليا منهجية عمل المجموعة والآليات الاستكشافية، سواء من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية أو الجلسات الحوارية التواصلية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الصلة.

السيد الرئيس،

لقد أثارت أزمة "كوفيد-19" بحدة ضرورة ضمان الأمن الغذائي للمغاربة، سواء بالنسبة للمنتوجات الزراعية الأولية أو المصنعة، وبالنظر إلى الاتجاهات الأساسية لتطور الطلب العالمي على المنتجات الفلاحية، أضف إلى ما خلفته أزمة كورونا وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، التي لم تدع مجالاً للشك على أنه لا يوجد بلد أو قارة في منأى عن ندرة المواد الغذائية، أو ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة الصراعات الجيوسياسية بين القوى العالمية الكبرى.

وكما جاء في نص التقرير، فقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، الأمر الذي حتم على بلادنا إطلاق العديد من الأوراش والبرامج والمخططات للنهوض بالفلاحة.

وفي هذا الصدد، فقد مكن مخطط "المغرب الأخضر" من تحقيق نتائج هامة، تمثلت على الخصوص في الرفع من الإنتاج وزيادة حجم الصادرات وتطوير البنية التحتية الفلاحية، ودعم المنظمات المهنية والنهوض برقمنة

مازالت تشتغل في ظروف صعبة وفي بعض الأحيان دون احترام الشروط الدنيا، لذلك نهيب بالحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية لإنصاف العاملين والعاملات في الضيعات الفلاحية؛

4- لقد رصد تقرير المجموعة اختلالات تواجه العديد من سلاسل الإنتاج، والتي سبق أن توقفت عندها تقارير العديد من المؤسسات الدستورية، لذلك نهيب بجميع القطاعات الحكومية المعنية، اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الاختلالات؛

5- حسنا فعلت المجموعة الموضوعاتية عندما ضمنت التوصيات الإستراتيجية توصية تهم الاخرط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني للمعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية. وذلك أن كل الجهود المهمة المبذولة في القطاع الفلاحي ستظل محدودة، إذا لم تواكب بمخطط استراتيجي لجعل الرقمنة أحد الآليات الجوهرية للنهوض بالفلاحة الوطنية في مختلف أبعادها؛

6- لئن كان التقرير يشيد بتكيز شديد في محور التوصيات الاستراتيجية إلى وجوب تقوية الاكتفاء الغذائي وتقليل نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والزيوت والأسمدة، فإننا نعتبر أن هذه التوصية تكسني أهمية قصوى، وتطرح على مختلف الفاعلين في المنظومة مسؤولية كبرى، سيما مع استحضار حجم الاستثمارات العمومية التي رصدت للقطاع خلال السنوات الأخيرة؛

7- لم يكن مفاجئا لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن يتضمن تقرير المجموعة العديد من التوصيات ذات الصلة بالحكومة، ليست فقط لأنها من تدبير الشأن العام في بلادنا، ولأن تدبير الشأن العام في بلادنا مازال يعاني من أزمة حكمة، لكن لأن العديد من الأعطاب التي مازالت تحول دون بلوغ بلادنا الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الأساسية مرتبطة في جوانب كثيرة منها بضعف الحكامة؛

8- إن أحد أوجه الإصلاح التي ندعو السلطات العمومية المعنية إلى مباشرتها دون إبطاء، هو ما أشار إليه التقرير بخصوص وضعية أسواق الجملة، إذ لم يعد مقبولا مع كل الذي قيل حول الموضوع، أن نظل في منطق تقاذف المسؤوليات، بل علينا العمل على إصلاح أسواق الجملة وتقوية منظومة الرقابة المرتبطة بها.

ختاما، ندرك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الإجراءات والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأة تقلبات السوق الدولية على أسعار المواد الأساسية في بلادنا، ولكننا ندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير استعجالية للحد من الارتفاع المتوالي للأسعار، حيث أن هذه المرحلة بحاجة إلى إبداع حلول، سيما أن التحولات الدولية الراهنة تشير إلى استمرار الاضطراب الذي تعرفه حاليا الأسواق الدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

للتخفيف من آثار هذه التساقطات المطرية..

نظرا باش نحترم الوقت، السيد الرئيس، غادي نخلي لكم الكلمة، مازال فيها مجموعة من النقط ومجموعة من الاقتراحات كذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أشرف بداية باسم الاتحاد المغربي للشغل بتقديم مداخلة الفريق، إذ لا يسعنا إلا أن ننوه بمبادرة مجلسنا المتمثلة في خلق مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة خلال هذه الدورة التشريعية تتعلق بالأمن الغذائي، توج عملها بهذا التقرير الذي بقدر ما لم يركز على تقييم علمي للسياسات والبرامج ذات الصلة، بقدر ما رصد واقع منظومتنا الغذائية، وأصدر في النهاية توصيات هامة.

لقد أكد التقرير على أهمية موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح من القضايا الاستراتيجية السيادية المطروحة، خاصة لدى الدول التي تواجه تحديات مناخية ديموغرافية واقتصادية، وتتطلب وضع استراتيجيات وطنية متكاملة فعالة قادرة على تأمين الحاجيات الوطنية الغذائية بالأساس، إلى جانب الحاجيات الصحية والطايقية.

إن الظرفية الجيو استراتيجية أدت إلى اضطرابات في سلاسل التوريد، وبالتالي زيادة أسعار العديد من المنتجات الفلاحية، وفاقت الحرب الروسية الأوكرانية الوضعية بازدياد الطلب على المواد الفلاحية، خاصة الحبوب، فتضاعفت أسعارها أمام ضعف الإنتاج، إضافة إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار العالمية للمحروقات الذي كانت له انعكاسات وخيمة على أسعار المواد الاستهلاكية، بما فيها المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى الجفاف الذي أصبح معطى هيكليا، والذي بات ينعكس سلبا على القطاع الزراعي.

لقد اعتمدت بلادنا - كما تضمن التقرير - مجموعة من السياسات والعديد من الاستراتيجيات والبرامج للقضاء نهائيا على الجوع وتحسين القطاع الفلاحي، لكننا لم نستطع إلى اليوم توفير الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة لعدد من المواد الأساسية، استجابة لحاجيات المواطنين وصحتهم وسلامتهم وضمان الاستهلاك واستقرار الأسعار، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

القطاع والارتفاع وتأمين الإنتاج المحلي من خلال تحويله وتصنيعه، مما يسمح بضمان إمدادات عالية من حيث الحجم والجودة في عدة قطاعات. وبالمرافقة مع الرفع من إنتاج الموارد الزراعية الأولية، يتحتم العمل على تطوير الصناعة الغذائية ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية، التي تعد مصدرا للقيمة المضافة المحلية ولخلق مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، وتماشيا مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة، أطلق المغرب استراتيجية فلاحية طموحة جديدة هي "الجيل الأخضر 2020-2030"، لتحسين صمود واستدامة الأنظمة الغذائية، وهذه الاستراتيجية تتقاطع مع العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الملكية، من قبيل "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"غابات 2030-2020"، واستراتيجية الصيد البحري...

ومن بين النقط المهمة التي أثارها التقرير، الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، وذلك من خلال استبدال النظام الحالي بنظام مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطا باحترام دفتر تحملات وغيره من المتطلبات التنظيمية، ويتعين أن يتم هذا الإصلاح في إطار مقارنة شاملة، تساهم فيها مختلف الأطراف الفاعلة (الدولة، المهنيون، الجهات والجماعات وكذلك القطاع الخاص)، واعتماد قانون جديد ينظم إحداث وتدير أسواق الجملة بالمغرب.

كما يجب معالجة إشكالية تدخل الوسطاء وكثرة المتدخلين والمضاربة، فمسلسل تسويق المنتجات الفلاحية يتسم بالحضور القوي للوسطاء الذين يشكلون حلقة حاسمة في سلسلة القيمة، وتضم هذه الفئة التجار الذين يقومون بتجميع المنتوجات من عند الفلاح، والسياسة وتجار الجملة وتجار نصف الجملة وهيئات التخزين البارد والمؤسسات التعاونية وتجار التقسيط والفضاءات التجارية والمحلات الكبرى.

لكن، للأسف إذا كان الوسطاء يسهلون على صغار المنتجين الفلاحين الذين لا يستطيعون الولوج إلى السوق لبيع منتجاتهم، إلا أن تعددهم غير المنتج للقيمة، في غياب أي تنظيم أو تأطير، يؤثر بشكل كبير جدا على مستوى تسويق المنتجات الفلاحية، كما أن هؤلاء الوسطاء يزدون من حدة المضاربة، مما يكون له انعكاس سلبي على المنتج والمستهلك على حد سواء، خاصة بالنسبة للفواكه والخضراوات.

السيد الرئيس،

لقد أثرت قلة التساقطات المطرية وارتفاع ثمن الأعلاف في السوق العالمية بشكل كبير على وضعية قطاع المواشي، بحيث أن أغلب الأعلاف التي يعتمدها الفلاحون المغاربة هي مستوردة، وفي بعض المناطق اضطرت الفلاحون إلى اقتناء الماء من أجل مواشيمهم، وبالتالي فإن تكلفة إنتاج وتسمين الماشية ارتفعت بسبب ارتفاع الأعلاف وقلة الموارد، ولقد وضعت الحكومة، بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، برنامجا

- لتقليص الفقر وتأمين التغذية المناسبة للجميع؛
- وضع استراتيجية وطنية قادرة على تكوين وحماية رصيدنا الاستراتيجي من البذور المحلية الأصيلة وقابليتها للتأقلم المناخي، بما يحقق السيادة الوطنية عليها؛
- تدارك فشل السياسات المائية، لا سيما على مستوى حسن تديرها وحكامتها؛
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الزراعية والرفع من نسبة تمويله؛
- إعطاء الأولوية للعنصر البشري، عبر تقوية قدرات الفرد وتحسين جودة حياته ودعم القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، التي تعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية؛
- إبداء حلول ناجعة لدعم التكلفة الغذائية للأسر المعوزة لضمان الحق في الغذاء لكل المواطنين والمواطنات، عبر توفير وضمان قدرتهم الشرائية؛
- محاربة السمسة وضرورة التدخل عبر تقنين أئمة السلع ومعاينة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة؛
- دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقات المتجددة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

- شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
- الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
- تفضل السيد المستشار في حدود أربع دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المحترمين،

أشرف بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام الفصل 70 من الدستور والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته بناء على مجموعة من المنطلقات الدولية والعالمية والمستجدات والوقائع، إنه تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية حول الأمن الغذائي بالمغرب.

لا أستهل مناقشتي لهذا التقرير دون التعبير على تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل السادة الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية اللجنة، وتشكراتي الخاصة للأخ رئيس اللجنة الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لنصل لهذه المحطة.

وقد أصبحت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" تفرض اليوم المراجعة والتقييم على ضوء التحولات الداخلية والخارجية بالشكل الذي يمكن من تحقيق السيادة الغذائية، وذلك بالاهتمام أكثر بالركيزة الثانية وهي الزراعة المعيشية والتضامنية والنهوض بوضعية الفلاح الصغير لضمان السيادة الغذائية من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة الحبوب، حيث أكدت الأزمة إشكالية الولوج إلى المواد الأساسية على الرغم من التوفر على العملة الصعبة، وكيف يمكن أن نستوعب كون المساحة المخصصة للحبوب تفوق 50% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، لكننا لا نحصل على الاكتفاء الذاتي في خبزنا؟

كيف نفسر الارتفاع المهول في ثمن الطماطم، ونحن من المصدرين الكبار لهذا المنتج؟ نفس الشيء بالنسبة لارتفاع أسعار الأسماك والمغرب يتوفر على 3500 كلم شاطئ بحري.

إن إحداث منظومة متكاملة تحقق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يتطلب الالتقاء بين البرامج والمخططات، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي في غياب الأمن الصحي والأمن المائي والأمن الطاقوي، وبالتالي الأمن الاجتماعي، وهو ما يتطلب التسريع بشكل متوازن في تفعيل كل الأوراش، خاصة ورش الحماية الاجتماعية.

كل هذا يستوجب التغلب على العديد من الإشكاليات التي تسائل السياسات العمومية في المجال:

- ضعف إنتاج المواد الأساسية للاستهلاك المحلي، منها الحبوب والسكر الزيوت والقطن، ما يستوجب عقلنة الدعم المقدم للفلاحين كجزء من السياسة المستدامة، تهدف إلى تحقيق نسبة أمن غذائي لا تقل عن 70%، أسوة بالدول الصناعية؛
- اعتماد الفلاحة الوطنية أساسا للتصدير وما يعنيه ذلك من تسخير الأراضي والإمكانات المائية والمالية مقابل ضعف نظيراتها الموجهة للزراعات المحلية؛
- إشكالية تدير الموارد المائية من أجل إقرار سياسة فلاحية مندمجة ومستدامة؛
- مد المزارعين بالأسمدة الضرورية والقروض الميسرة لاستخدام الآلات الزراعية وأساليب الري الحديث وتخزين المنتجات في ظروف صحية ومد السوق المحلية بها في الأوقات المطلوبة؛
- إفلاس عدد من التعاونيات الفلاحية بسبب ضعف المراقبة.

كما يتطلب سياسات عمومية فعالة تستثمر الفرص المتاحة وتوقع الأخطار وتتوخى ما يلي:

- الانتقال إلى أنظمة غذائية وزراعية مستدامة، عبر حماية سلاسل الإنتاج والتوريد المحلي وجعلها أكثر مرونة وخلق مناصب الشغل

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خليل الكرش:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية "الفاو" هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة، لذا فهو منسجم مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في المغرب وأحد الدعائم لاستقرار المجتمع، لذا يجب تفعيل البرامج التي يكون مركزاتها الأساسية للمنظومة الغذائية على مستوى القطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والصحة.

فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن المغرب يواجه العديد من التحديات، منها آثار التغير المناخي وارتفاع عدد السكان والاستهلاك المفرط للغذاء والموارد الطبيعية.

هذه التحديات أضحت تتطلب من كبار المزارعين الاتجاه نحو الزراعة المستدامة، باعتبارها البديل الأمثل للحفاظ على الموارد المائية.

إن الزراعة المغربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبح المغرب يستورد احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية، لذلك يعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية الاحتياجات للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي المغربي حسب المؤشر الصادر عن مؤسسة (Economiste Impact)، تراجع المغرب بثلاث درجات في مؤشر الأمن الغذائي إذ حل في الرتبة 57 عالميا من بين 113 دولة شملها المؤشر، وحاز الرتبة 12 ضمن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن الظروف والأزمات المتتالية التي يعرفها العالم بداية بكوفيد، مروراً بالحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها الشاملة من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا والقطيعة التي عرفتها أسواق المنتجات الأساسية، خاصة الحبوب والقمح، ثم أزمة الجفاف الحاد على المستوى الداخلي، كلها عوامل ستؤثر على توفر المنتجات الأساسية على الأمن الغذائي للمغرب.

إن مشكلة الأمن الغذائي يتم حله بواسطة معادلات استراتيجية تعالج على المستوى المتوسط والبعيد، والمغرب عليه بلورة استراتيجية غذائية بشكل يجعله مستقلا على الضغوط الخارجية بشكل أكبر.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لتفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسات العمومية يعتبر إنجازا كبيرا لهذا المجلس، ويجسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره في ميزان الحسنات.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن موضوع الأمن الغذائي يستمد راهنته وقوته من منطلقات دولية، حيث احتل هذا الموضوع مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، كما أن تواتر الأزمات والأحداث الدولية جعلت كل العالم أمام اختبارات وامتحانات واقعية خلال أزمة انتشار وباء كورونا، واليوم في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أكدت المؤشرات العالمية اليوم من ارتفاع التضخم والركود الاقتصادي وتراجع النمو العالمي وارتفاع معدلات الفقر، حيث أكدت آخر الإحصائيات أن الأزمة رفعت عدد الفقراء في العالم بـ 71 مليون نسمة.

كما أن بلادنا كانت متفاعلة بسرعة مع هذه التطورات ومتجاوبة بكل مسؤولية لامتناع آثار الصدمة العالمية وتمنع الاقتصاد الوطني، فقد كان جلاله الملك، نصره الله وأيده، سباقا للدعوة إلى ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا ثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، لكن أبرز ملاحظتنا على التقرير هو الارتكان إلى المكونات الأربعة التقليدية والتي هي: التوافر والوصول إلى الغذاء والاستخدام والاستهلاك والاستقرار، بينما أن مدلول قياس ورصد الأمن الغذائي يتضمن المعطيات البيئية والتنوع البيوعذائي والاقتصاد الأخضر وتديير الماء والإيكولوجيا، وهذا ما يجعل اعتماد اللجنة للاستماع فقط إلى القطاعات الحكومية المرتبطة بالفلاحة فيه نوع من التقصير، إذ كان من اللازم الاستماع لقطاعات الماء والبيئة والصناعة والرقمنة والإعلام أيضا، لما له من آثار على الاستخدام والاستهلاك.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر، وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة وكل أعضائها وأطرها، وأنه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

نعيشو بلا طاقة.

وبالتالي، اليوم أنا نقول أنه ما تعرضت له الثروة المائية من استنزاف وتنعطي التجارب اللي كاينة في منطقة جهة سوس- ماسة، اشتوكة آيت باها، ولاد تايمة، ولا برحيل، الآن هناك الاستنزاف اللي يتوقع انتقل لهاذوك الناس كلهم اللي كانوا كيستثمرو في هذيك المناطق وفي هذا النوع من الزراعات كلهم هزو الفيسطة دياهم ومشاو للمنطقة ديال الداخلة واد الذهب، وهذا خطير أن يتكرر.

لذلك، نقول بأنه حان الوقت اليوم حينما يتعلق أي مشروع كيفما بغى يكون، يكون صناعي ملي كنديرو له الدراسة ديال الآثار البيئية تكون الدراسة ديال الآثار المائية وتعتبر هذه الدراسة أساسية، وإذا ما قدرناش ممنعو على الأقل أن نقنن وأن نخضع العملية للتخصيص المسبق لكل استغلال من هذا القبيل.

المسألة الثانية تتهضرو على القضية ديال اليوم راه خصنا نفرقو ما بين الاكتفاء الذاتي وما بين الأمن، احنا اليوم متفقين على أنه ما عندناش المواد الأساسية، لا نتجها بالقدر الكافي لتحقيق الأمن الغذائي، ولكن بإمكاننا أنه يكون عندنا واحد المخزون استراتيجي في الحبوب وفي السكر والنباتات الزيتية والطاقة.

للأسف هذا هو الإشكال الخطير اللي كاين اليوم في البلاد وانتوما تتشوفو اليوم فين وصلات الأسعار ديال الطاقة وديال البترول وديال الحبوب وديال هذا.. لأن ما عندناش المخزون، وخصنا من الآن أن نفضل ما بين المخزون الاستراتيجي والمخزون الاستهلاكي، ما يمكنش واحد كنعطيوه يخرن وكنعطيوه الدعم ومن هذاك المخزون كيهز ويكطحن وكيبيع، هذه مسألة كنعطن أنه ما بقاتش مقبولة، ما بقاتش مقبولة أننا نديرو التخزين ديال الحبوب بالطرق التقليدية البدائية، كاين اليوم وسائل حديثة يجب استعمالها، (Stockage en silo).

القضية الثالثة اللي بغينا نتذاكر عليها وهي القضية ديال اليوم القضية ديال الهدر ديال المواد الغذائية اليوم، واش ما كناحظوش معايا اليوم راه كلنا أولاد هاذ المغرب وتنعرفو كيفاش الخبز المادة ديال الخبز، احنا البلد الوحيد اليوم اللي كيجي مول الفرن كيفرق الخبز على موالين الحوانات في الصباح، وكيرجع في العشية وكيرد له الكارم ويعطيه ويخلص له هذاك اللي تباع، وهذاك اللي ما تباعش ما كيتخلصش فين كيمشي؟ كنعطو الخبز، هذه أمور اللي هي في الحقيقة تربية، راه إذا ما غيرناش السياسة ديانا والتربية ديانا في الاستهلاك ديال المواد الغذائية اللي نستهلكو اللي هي أساسية راه ما تنظنش أننا غادي نحققو الأمن الغذائي.

وتنظن أن هذا هو الدور ديانا اليوم، أولا أن نقنن وأن نضع التشريعات اللازمة لحماية الأمن الغذائي.

المسألة الأخيرة اللي بغيت نتكلم عليها وهي القضية ديال، تنظن بأن اليوم الآلية أنا نقول لك تهضرو على الآلية، أشنو هي الآلية؟ هذه التقارير

إن المغرب له القدرة على القيام بهذا الأمر من خلال سياسة فلاحية ومائية ناجعة ليكون في منأى عن أي أزمات منتظرة، مبرزا أن الأمن الغذائي مرتبط بالأمن المائي، والمغرب له مشكلة في هذا الجانب بسبب توالي سنوات الجفاف، لذا الاتجاه نحو الزراعة المستدامة، باعتبارها البديل الأمثل والوحيد للحفاظ على الموارد المائية للاستجابة للحاجيات المتزايدة، والأهم تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا وتدرجيا.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن مخطط "المغرب الأخضر" منذ 2007 إلى 2020 وانتقاله إلى مخطط "الجيل الأخضر" من 2020-2030، بالرغم من الدعم العمومي والذي يقدر بالملايير، لم يحقق أهدافه في تحقيق الأمن الغذائي للمغاربة بأسعار معقولة تتناسب وقدرتهم الشرائية، ولم يتمكن من تقليص فجوة الفقر بين العالم القروي والحضري.

كذلك، الوضع صار مقلقا بالنسبة لندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف، حيث أقل من 600 متر مكعب للفرد بسبب التغيرات المناخية، الشيء الذي يفرض تغييرا للنموذج الاقتصادي الزراعي بالمغرب، منها تعويض الزراعات التصديرية والمستهلكة للباء من خلال تبني مفهوم الانتقال العادل كأطروحة نقابية تشمل الحق في العمل اللائق للعالة الزراعية واستعمال التكنولوجيات الجديدة في استعمال المياه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار، أربع دقائق.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارات،

عواشر مبروكة للجميع.

في البداية، أهني الفريق الذي اشتغل على هذا التقرير كل باسمه وصفته، وبطبيعة الحال ملي كنتكلمو على الأمن الغذائي خصنا نكونو واضحين وجازمين اليوم بأنه ما كاينش شي أمن غذائي بدون أمن مائي، وتنظن بأنه حان الوقت اليوم لاتخاذ قرارات صارمة فيما يتعلق بالضياع والهدر الذي تتعرض له الثورة المائية في بلدنا.

يجب أن نمنع جميع الاستغلالات المفرطة للمياه، ما عندنا ما نديرو لا بالدلاح ولا بمطيشة، يمكن لنا نعشو بلا دلاح بلا مطيشة، بلا ليمون، هاذ الشيء كامل ماشي ضروري، ولكن ما يمكنش لنا نعشو بلا حبوب، ما يمكنش لنا نعشو بلا زيوت، ما يمكنش لنا نعشو بلا سكر، ما يمكنش لنا

مراجعة المطلقات والمقاربات التي حكمت تدبير هذه القضايا في الماضي وملاءمة السياسات العمومية المستقبلية مع تقلبات الواقع.

وفي هذا السياق، تقترح طبعا لضيق الوقت، أيضا احنا سبق لنا قدمنا مذكرة مفصلة، من طبيعة الحال بعض النقاط فقط:

- تشجيع المنافسة الحرة من خلال الضرب على يد من حديد على المضارين، ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة، وتمناو على أنه يتسرع؛

- التدخل عبر تقنين أئمة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة، بما فيها أسعار المحروقات، التي تشكل عصب الاقتصاد وعصب الأمن الغذائي، وبالمناسبة نستغرب كيف أن الأسعار عالميا انخفضت ومحليا لازالت جامدة، لحد الآن ما اخذناش، ما عرفناش شي جواب؛

- ضبط عملية التصدير حتى لا تضر بحاجيات السوق الداخلي؛

- تشجيع عملية استيراد المواد الغذائية الأساسية ودعم عملية التخزين والاستثمار وفي إحداث مخازن جديدة؛

- مراجعة الأئمة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها الشمندر والحليب والحبوب؛

- الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية وعبر انتخابات ديمقراطية لممثلي الفلاحين عن طريق جمعياتهم؛

- الحرص على توفير السلم الاجتماعي بالقطاع الفلاحي، عن طريق فتح حوار جدي ومعقول مع التمثيليات النقابية، لأن إلى كان الاستقرار غادي يكون العمل، إلى ماكانش الاستقرار غادي تكون بعض الأمور عندها فيها مشاكل؛

- اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضارين؛

- ثم تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار؛

- أيضا مراجعة السياسة الزراعية، بالإضافة كذلك إلى تعميم تحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعة.

وسأسلمكم، السيد الرئيس، المداخلة كاملة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بعدما أنهينا جميع المداخلات المبرجة لكل الفرق والمجموعات والعضوين غير المنتسبين، نمر إلى تعقيب الحكومة، ويوجد معنا السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في إطار التضامن الحكومي، سيتولى التعقيب نيابة عن وزير الفلاحة الذي يوجد في محمة وتعذر عليه

وهذه التوصيات التي خرجت بها هذه اللجنة، الخشبية كل الخشبية أن تذهب إلى الرفوف، أشنو هي الآليات والوسائل اليوم باش نخرجو بتوصيات؟ لأنه إذا رجعتو للتقرير، الجميع مجمع على أن هناك خلل تشريعي وهناك خلل في المنظومة ديال التخزين الاستراتيجي، كيفاش غادي نتجاوزو هذا الخلل؟ راه إذا ما نضنا احنا كبرلمانيين، كمشرعين، كحكومة ونديرو قوانين ونتفقو على هاذ الشيء ما فيش مزيادات، لأنه مرتبط بأساس الحياة ديالنا اليومية، اللي هي الأمن الغذائي ديالنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في آخر هذه السلسلة من التدخلات، الكلمة للسيد خالد السطي، دقيقة ونصف، والمستشارة لبنى علوي، دقيقة ونصف. فوضتي ليه؟ ماكين حتى مشكل، إذن في حدود ثلاث دقائق. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هاد الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بالحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، رغم طبيعة الموضوع، آملمين أن يلقى التفاعل المطلوب من طرف مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا التنويه بالأطر الإدارية التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها والذين لم يدخروا أي جهد في سبيل إعداد هذا التقرير بكل مسؤولية ونكران الذات، آملمين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

هاذ التقرير لو كنا اعطيناه لمكتب دراسات يمكن على الأقل يكلفنا واحد المبلغ خيالي، لكن هاذ الأطر نعاود نشكرهم وخصهم بطبيعة الحال حتى هوما يتجاوزو.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال، مفهوم السيادة اليوم يتجاوز المعايير التقليدية، واتخذ أبعادا أخرى مرتبطة بالسياسة الدوائية والطاقية والغذائية، وهو ما يقتضي

الحضور معنا في أشغال هذه الجلسة.

تفضل السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نيابة عن السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية

والمياه والغابات:

السيد رئيس الجلسة،

السيد الرئيس والمقرر وأعضاء المجموعة الموضوعات المتعلقة بالأمن الغذائي،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أن أتقدم أمام حضراتكم، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، لقراءة كلمته بخصوص تقرير مجموعة العمل الموضوعات المتعلقة بالمؤقتة حول الأمن الغذائي بالمغرب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الشرف لي أن ألتقي بكم في هذا اللقاء الخاص بتقديم تقرير مجموعة العمل الموضوعات المتعلقة بالمؤقتة حول سياسة الأمن الغذائي ببلادنا، وهو الأمر الأولي في ظل الإكراهات المتعددة الأبعاد التي باتت ترافقنا. وأغتنم هذه المناسبة لتقديم الشكر للسيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل لاختيار موضوع "الأمن الغذائي"، الذي يحظى بالأولوية القصوى في السياسات العمومية لتأمين الاستدامة الغذائية.

وعيا منه بالطابع الاستراتيجي لمسألة الأمن الغذائي، جعل المغرب منها انشغالا كبيرا في سياسته الفلاحية، خصوصا وأنه يعتبر من مرامي الهدف رقم 2 في أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

بفضل التوجيهات الملكية السامية، تمكن المغرب من تنفيذ سياسة متكاملة تهدف إلى ضمان وفرة الغذاء وتعزيز التنمية الفلاحية والقروية وحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عملت المجموعة والخبراء بتعاون وثيق مع مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على إخراج هذا التقرير حول الأمن الغذائي ببلادنا، حيث مدت الوزارة المجموعة بكل المعطيات والتقارير، كما عبأت مصالحها لتقديم رؤيتها ومجالات تدخلها خلال الورشات التي نظمتها المجموعة، أو من خلال الزيارات الميدانية.

وأود هنا أن أثني على منهجية العمل التي مكنت من الاستماع لكافة المتدخلين في سلاسل القيمة والوقوف على الإنجازات وإبداء الملاحظات بكل موضوعية.

حضرات السيدات والسادة،

لضمان الأمن الغذائي، يتم بلورة سياسات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حتى يتمكن كل فرد من جميع الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن لحياة صحية ونشيطة، بيد أن بلوغ هذا الهدف تعترضه تحديات كبيرة، لاسيما منها:

- أولا، تقلبات الأمانة العالمية للمواد الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة؛

- ثانيا، انعكاسات التغيرات المناخية وندرة الموارد المائية؛

- ثالثا، الارتفاع المستمر للطلب الغذائي نتيجة النمو الديمغرافي.

ولتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا، تمت بلورة وإنجاز مخططات قطاعية لتنمية القطاع الفلاحي وتطوير الصيد البحري، من أهمها مخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "البيوتيس".

وفي هذا السياق، عمل مخطط "المغرب الأخضر" على النهوض بالاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية، وبالتالي الرفع من عرض المنتوجات الفلاحية ومداخيل الفلاحين.

وفي هذا الإطار، تم تنزيل مجموعة من البرامج تهدف بالأساس إلى النهوض بالاستثمار الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي والتحكم في مياه السقي، من خلال بلورة مشاريع محيكة كبرى، فالسقي هو عنصر مفتاح في سياسة الأمن الغذائي، حيث يتوفر المغرب على مساحة مسقية تناهز 1.6 مليون هكتار، تغطي 18% من المساحة الصالحة للزراعة، وتساهم بقرابة 45% من القيمة المضافة الفلاحية و75% من الصادرات وأزيد من 70% من الإنتاج الفلاحي.

وقد كانت مساهمة القطاع السقوي هته أكثر حساسا خلال سنوات الجفاف، عندما يتأثر إنتاج المناطق البورية، هذا علاوة على تعزيز السلامة الصحية للأغذية من خلال المراقبة الصحية للمنتوجات الفلاحية على طول سلسلة القيمة وحماية الرصيد الحيواني والنباتي ومراقبة جودة عوامل الإنتاج ووحدات الصناعات الغذائية.

واعتبارا من أن التجارة الخارجية أداة لصالح الأمن الغذائي، عمل المغرب على اعتماد العديد من التدابير السياسية التجارية التي تسمح له بمواجهة أي تأثير لتدابير تقييد التجارة الدولية على القطاع الفلاحي المغربي من حيث الواردات والصادرات، تركز هذه السياسة على عدة محاور، أهمها تحسين القدرة التنافسية القطاعية وتنوع الأسواق والحماية التجارية واليقظة الاستراتيجية، إذ مكنت هذه التدابير من المساهمة بشكل خاص في تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية.

من جهة أخرى، كان للبحث الزراعي دورا محوريا في تطوير أصناف نباتية جديدة ذات إنتاجية عالية وأخرى مقاومة للأمراض، كما تتمتع هذه الأصناف بمزايا من حيث المرونة في مواجهة التغيرات المناخية، أذكر منها تلك المتعلقة بأصناف الصبار المقاوم لحشرة القرمزية وأصناف النخيل عالية

- أولاً، تنوع مصادر الاستيراد، حيث يعتمد المهنيون لاستغلال جميع الفرص المتاحة على مستوى السوق العالمية، مما يقلل من انعكاسات التأثيرات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على التموين الداخلي من الحبوب؛
- ثانياً، التعامل مع شركات الشحن الكبيرة تتكلف بعملية الاستيراد من جميع المصادر، شريطة احترام دفتر تحملات الجودة؛
- ثالثاً، سن منحة جزافية للواردات، تمكن من ضمان أئمة مناسبة عند الموائى المغربية، حيث بلغت الكميات المستوردة منذ شهر نونبر المنصرم والمستفيدة من هذه المنحة أكثر من 32 مليون قنطار، بتكلفة تجاوزت 4 مليار درهم؛
- رابعاً، سن منحة خزن قدرها 2.5 درهم للقنطار لكل 15 يوم، لتشجيع المهنيين على تكوين مخزون إضافي من الحبوب؛
- خامساً، العمل على وضع تصور لتكوين مخزون استراتيجي من القمح بشراكة مع المهنيين.

وقد مكنت هته التدابير من توفير مخزون كاف لتغطية الحاجيات بين 4 و5 أشهر بالنسبة للحبوب، وأكثر من 5 أشهر بالنسبة للقنطاني، كما تم تسجيل الاستقرار في نشاط المطاحن الصناعية وتموين عادي للأسواق بالدقيق والسميد، مع استقرار أئمة الحبوب على مستوى المطاحن الصناعية وانعكاسها على أئمة المنتوجات عند المستهلك.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تشكل التغيرات المناخية تحدياً كبيراً بالنسبة للقطاع الفلاحي لما لها من آثار سلبية على الثروات الطبيعية كندرة المياه.

يهدف ضمان الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية، يعمل القطاع الفلاحي على تعزيز قدرته على مقاومة التغيرات المناخية، عبر تطوير أساليب تهدف إلى تطوير فلاحية مستدامة وذكية مناخياً، نذكر منها: تدبير أمثل لمياه السقي من أجل ضمان إنتاج أكثر بكمية أقل من المياه بطريقة مستدامة، وتحسين قدرة الفلاحين على التأقلم مع التغيرات المناخية، من خلال العمل على الرفع من جاذبية القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عيش ودخل الفلاحين، عبر تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي.

بالإضافة إلى إدماج الشباب في التنمية الفلاحية وتعميم التغطية الصحية للفلاحين وتوسيع التأمين الفلاحي.

وتعتبر مواكبة الانتقال الطاقي والتكنولوجي للفلاحين من أهم التدابير المعتمدة في "الجيل الأخضر"، عبر تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، وكذا اعتماد وتعميم التكنولوجيا الخضراء وتطوير الرقمنة الفلاحية.

وبناء على ما تحقق من خلال مخطط "المغرب الأخضر"، تهدف استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" إلى مواصلة الجهود لتطوير

الجودة المقاومة لمرض البيوض وأصناف خاصة بزراعة الأركان. وتجدر الإشارة إلى دور التنمية الفلاحية كمحرك فعلي للاستثمارات في القطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين، مما يمكن من تطوير وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع وتحسين قدرته على تحقيق الأمن الغذائي.

ويفضل تنفيذ هذه البرامج، سجل مخطط "المغرب الأخضر" إنجازات هامة على مستوى الأمن الغذائي بالمغرب، إذ تعتبر نسب تغطية الحاجيات الوطنية من بين الأكثر ارتفاعاً في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، 65% بالنسبة للحبوب، و47% بالنسبة للسكر، و99% للحليب واللحوم الحمراء والبيضاء، و99% حتى لـ 100% للفواكه والخضرة على التوالي، مع الإشارة إلى إمكانيات قوية للتصدير بالنسبة لسلسلة الإنتاج الأخيرة.

وعلى هذا المنوال، تضع الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" الأمن الغذائي للمملكة في صلب اهتماماتها.

وفي هاذ الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة الظروف والأزمات التي تهدد الأمن الغذائي، على غرار الاستجابة لأزمة جائحة كورونا، الاستجابة لسنوات الجفاف والاستجابة لارتفاع أسعار المنتوجات في السوق العالمية، وذلك عبر المحاور الآتية:

- أولاً، تنوع مؤشرات السوق الوطنية والعالمية على غرار:

- تطور أئمة الحبوب على مستوى الأسواق ورحبات الحبوب والقنطاني؛
- مستوى المخزون عبر التصريحات الدورية للفاعلين؛
- مستويات استيراد الحبوب والقنطاني؛
- مؤشرات التداولات بالأسواق العالمية، خاصة الدول المصدرة للمغرب؛
- العوامل الجيو استراتيجية أو المناخية على مستوى إمدادات والأسعار؛

- المحور الثاني هو: تأمين التموين العادي للسوق الوطنية عن طريق إرساء نظام تحفيزي لتسويق المنتج الوطني:

- مراجعة حصص الرسوم الجمركية المطبقة على الحبوب والقنطاني عند الاقتضاء لضمان تصريف المنتج الوطني والتدفق العادي للحبوب والقنطاني المستوردة؛
- تقديم تعويض جزافي على واردات القمح اللين لضمان تزويد السوق؛
- إنجاز العمليات الخاصة بإنتاج وتوزيع الدقيق الوطني المدعم؛
- ووضع برنامج لمراقبة جودة الدقيق.

ولمواجهة تداعيات حرب روسيا - أوكرانيا، تم اتخاذ التدابير اللازمة

عبر:

الجيل الأخضر.

السيد الرئيس المحترم

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعم وتبني التوصيات التي جاء بها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة "بالأمن الغذائي"، خصوصا وأن المجموعة منبثقة عن مؤسسة تشريعية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطورات وانتظارات المجالات الترابية، ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقائين. فهي توصيات منبثقة من خلاصات توصلت إليها المجموعة الموضوعاتية بناء على مقارنة مبنية على دراسة الاستراتيجية الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي إلى جانب مخارج مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل الهيئات والمؤسسات الدستورية ذات الصلة وأخص بالذكر تلك المتعلقة ب:

التوصيات ذات البعد الاستراتيجي، ومنها إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي يعهد لها بتنسيق الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

والتوصيات التي تتعلق بنظام التخزين من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تهم نظام التدبير وشروط التخزين ومصادر التمويل وغيرها من الضوابط الكفيلة بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية.

أما فيما يتعلق بمجال الحكامة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز الالتقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالأمن الغذائي لبلادنا، ووضع إطار مؤسساتي فوق مقارنة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية من أجل تدبير مجال تسويق المنتجات الفلاحية لضمان حكامه جيدة في تدبير الأسواق. كما نتمن عاليا مسألة السلامة الغذائية التي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأمن الغذائي والصحي لبلادنا. ونؤكد على مسألة التنوع الصارم لسلاسل الإنتاج وخصوصا للحوم الحمراء والبيضاء والحليب ومشتقاته ومراجعة نظام تسويق الحبوب وتقوية الإجراءات التحفيزية لفائدة المنتجين بهدف تجميع الإنتاج الوطني بأسعار تفضيلية.

كما نحث بالمناسبة على اتخاذ إجراءات تساهم في الرفع من مردودية الزراعات السكرية قصد التقليل من التبعية للسوق الخارجية، والعمل على توفير محاصيل الحبوب الزيتية المحلية وذلك عن طريق الرفع من مساهمة الزراعات الزيتية ودعمها، مع إعادة إدخال زراعة " الصويا " في المساحات المسقبة.

يتضح أن مخطط ألبوتيس له أثر واضح على قطاع الصيد البحري، نظرا لما تزخر به

بلادنا من الثروات والعديد من نقط القوة والفرص المتاحة، غير أنه الاستفادة من الأخطاء والعثرات السابقة، والبحث مجدية عن تبيين المنتج

زراعة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية المساهمة الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا.

شكرا على حسن تتبعكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هذا العرض الذي تفضلتم بإلقائه، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري.

وبهذا نهي أشغال هذه الجلسة، وإذ أشكركم على مساهمتكم جميعا فيها، أذكركم، السادة رؤساء والسيدات والسادة المستشارين، أنه كما تعلمون لنا غدا، إن شاء الله، جلسة في الصباح مع الساعة العاشرة والنصف، ستخصص لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول "الأمن الصحي"، وأنه مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفوية، ستعقد جلسة مناقشة التقرير المتعلق بتقييم السياسات العمومية، وستليها جلسة تشريعية مباشرة بعد انتهاء الجلسة.

فنطلب منكم شوية تصبرو معنا غدا، لأنه جدول الأعمال سيكون مكثفا، فمعدرة على هاذ البرجة، لأننا نتوجه نحو انتهاء الدورة الحالية، ونود أن نهي جميع الملفات الجاهرة. شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) تمة مداخلة المستشار السيد محمد عموري باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

..يتكون البرنامج من ثلاث محاور رئيسية مرتبطة بحماية الرصيد الحيواني والنباتي وتدبير ندرة المياه والتأمين الفلاحي وتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين؛ وكذا توزيع 7 ملايين قنطار من الشعير المدعم لفائدة مربي الماشية، و400 ألف طن من الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار الحلوب للحد من آثار ارتفاع أسعار المواد العلفية وتراجع موفورات الكلال بكلفة إجمالية تصل إلى 2.1 مليار درهم؛ تأمين تزويد السوق الوطنية بالقمح وعلف الماشية توفير الشعير بثمان 2.5 درهم هو تدبير جد إيجابي ومجهود كبير لوزارة، من شأنه التخفيف على الفلاحين، بحيث أن السعر الحقيقي لها هو 5.5 درهم، وهو ما يفسر الإقبال الكبير على هذا المنتج حيث يمثل الشطر الثالث من برنامج توزيع الشعير والتحصير له بشكل جيد، دعم مهم لكافة الفلاحين من خلال حصص الشعير المدعم.

كما ندعو الحكومة بالمناسبة إلى دعم ومواكبة المقاول الفلاحية والفلاح المغربي والعمل على ضمان استقرار أسعار الأسمدة وفقا لتوجهات مخطط

وملاءمة السياسات العمومية المستقبلية مع هذه التقلبات. وفي هذا السياق، يكتسي الأمن الغذائي أهمية كبيرة في ضمان أمن واستقرار الدول، خصوصا في ظل ما كشفت عنه جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على ضمان تزود الدول بالمواد الغذائية الأساسية. وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نقترح ما يلي:

أولا: ربط المسؤولية بالمحاسبة

إن من أهم مقومات التدبير العمومي الجديد هو ربط المسؤولية بالمحاسبة، سواء المحاسبة السياسية من خلال الانتخابات، أو من خلال المحاسبة الإدارية والقضائية.

وفي هذا الإطار، لا بد من تمثل السلطة التنفيذية للأدوار الجديدة التي جاء بها دستور 2011، وتكريس مسألة ربط تدبير الشأن العام، سواء مركزيا أو محليا، بصناديق الاقتراع.

فسؤال التنمية والديمقراطية ينبغي الحسم فيه بدون تردد، لأنها مترادفتان، فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تنمية.

ولا بد أيضا أن تضطلع السلطة التشريعية بوظائفها كاملة، لاسيما وظيفة تقييم السياسات العمومية باعتبارها آلية مهمة للوقوف على مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها وتنبيهها إلى بعض الاختلالات التي قد تكون شابت عملية التنفيذ، مع تقديم المقترحات الكفيلة بتصحيح هذه السياسات. وهو ما يعني حرص الأحزاب السياسية على من جهة على ترشيح نخب مسؤولة وواعية بأدوارها، وتمتلك هذه النخب للحد الأدنى من المعارف للاضطلاع بهذه المهام من جهة أخرى.

كما ينبغي تعزيز آليات الرقابة والتقييم الداخلية، والانتقال من الرقابة التقليدية البعدية المبنية على العقاب إلى رقابة مواكبة أساسها التتبع والتقييم من أجل ضمان التنفيذ الأمثل للسياسات العمومية وملاءمتها مع المتغيرات الطارئة، فضلا عن تعزيز المراقبة القضائية، سواء من خلال تعزيز الموارد البشرية واللوجيستية للمجلس الأعلى للحسابات والحرص على متابعة تنفيذ خلاصاته وتوصياته، أو من خلال تعزيز استقلال القضاء ومراجعة المنظومة القانونية بالشكل الذي يمكن من ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ما سبق، لا بد من تعبئة المجتمع المدني من أجل مواكبة التحولات والتحديات التي تواجهها بلادنا والانخراط في البرامج والمشاريع الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، سواء من خلال المشاركة في إعداد البرامج والمخططات، مركزيا ومحليا، أو من خلال عملية التقييم.

ثانيا: مراجعة المخططات والبرامج (المخطط الأخضر)

وتقصد بالتحديد مراجعة وتقييم المخطط الأخضر في ضوء التحولات الداخلية والخارجية، وبعيدا عن أي حسابات سياسية، بالشكل الذي

لوطني البحري وحفاظ على سلاسل الإنتاج والتبريد واحترام شروط الراحة البيولوجية ودعم القطاعات المرتبطة بالصيد البحري التقليدي، وتكثيف مراكز البحث العلمي في هذا المجال لمواكبة التطورات البيئية والبيولوجية الحاصلة في هذا المجال.

وفي الأخير فإننا نتمنى ما جاء به نص التقرير من توصيات ونتمنى أن تنخرط كل مكونات المجتمع المغربي في إنجاح هذا الورش الحيوي الذي ترتبط به حياة المواطن، من خلال تأمين تغذيته، والحفاظ على الموارد الطبيعية الكفيلة بهذا التأمين، وخلق آليات جديد لمواكبة التحولات الاقتصادية والبيئية التي يعيشها العالم سواء جراء التغيرات المناخية أو الحروب والصراعات الجيوسياسية التي يعرفها.

2) تيمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي، باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

السيد الوزير المحترم،

لقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية الـ"نيو ليبرالي" والتحولات الطبيعية والصحية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة إلى خلق فجوات وتفاوتات مجالية واجتماعية بين الدول وبين المناطق، بل وبين البشر أيضا داخل نفس الدولة، وهو ما دفع الكثير من الأصوات العاقلة من مختلف دول العالم إلى دق ناقوس الخطر وتنبيه السياسيين والمديرين إلى خطورة التحديات التي تواجه العالم، مما أدى إلى إعادة هيكلة أدوار الدولة ووظائفها، حيث أصبحت اليوم مطالبة بضمان حق الأجيال اللاحقة في حقها من التنمية.

وفي هذا الإطار، وعت بلادنا منذ السنوات الأولى للاستقلال بهذه التحديات والإكراهات، وهو ما دفعها إلى اعتماد مخططات وبرامج تروم بالأساس إلى ضمان الأمن المائي من خلال اعتماد سياسة السدود منذ السبعينات وهيكلت القطاع الزراعي وتنوع مصادر الطاقة.

غير أن هذه الإرادة اصطدمت في أحيان كثيرة بضعف تملك المديرين الحكوميين لهذه البرامج وعدم قدرتهم على المبادرة، وبضعف آليات الرقابة والتقييم المؤسساتية، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، كما اصطدمت أيضا ببعض التحديات الأخرى مثل "جائحة كورونا" التي فرضت على الدول والحكومات مقاربة أخرى في تدبير مواردها، وأعدت من جديد التأكيد على دور "الدولة الاجتماعية".

كما أن احتدام المنافسة بين الدول من أجل السيطرة على طرق الملاحاة الدولية ومراكز الطاقة الجديدة أدت هي الأخرى إلى فرض تحديات كبيرة على الدول، خصوصا الدول النامية.

ولذلك، فإن مسألة السيادة اليوم تجاوزت المعايير التقليدية واتخذت أبعادا أخرى مرتبطة بالسيادة الدوائية والطاقيّة والغذائية، وهو ما يقتضي مراجعة المنطلقات والمقاربات التي حكمت تدبير هذه القضايا في الماضي

الأعلاف وتصنيعها؛

- ✓ ترشيد استعمال المياه في الفلاحة والحفاظ عليها من التلوث مع الرقابة الصارمة على استغلال الفرشة المائية؛
- ✓ اعتماد سياسة تحويل المياه عبر الضخ من المناطق الأكثر تساقطات للمطر إلى أقلها وتعميم برامج تحلية مياه البحر واستعمالها في الفلاحة؛
- ✓ الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية للفلاحين بواسطة جمعيات مهنية فعالة وكفأة ومنتخبة بطريقة ديمقراطية.

خامسا: دعم الفلاح الصغير وتشجيع المقاتلة الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا

إن من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للمخطط الأخضر هو إهمال الفلاح الصغير والمقاتلة الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا، ولذلك ينبغي تدارك هذا الخلل من خلال الاعتناء بالفلاح الصغير، سواء من خلال دعم مشاريع تربية المواشي أو وحدات صناعية تحويلية أو خدماتية، أو من خلال التكوين والمواكبة من أجل ضمان بقائه في البادية ومن أجل ضمان انخراطه في الجهد الوطني للنهوض بالقطاع الفلاحي.

ومن هنا، وجب الانتباه إلى ضرورة توفير مقومات العيش الكريم لساكنة العالم القروي، من خلال توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات تحتية ترفيهية وغيرها من الخدمات.

سادسا: إجراءات ذات طابع استعجالي

إن مداخل الإصلاح المشار إليها أعلاه، تحتاج إلى وقت من أجل تنفيذها، لكن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها بشكل مستعجل من أجل ضمان أمننا الغذائي ومواجهة موجة الغلاء الناتجة عن التحديات المشار إليها سابقا، ومنها:

- ✓ تشجيع المنافسة الحرة من خلال الضرب بيد من حديد على المضارين و مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة؛
- ✓ مراجعة السياسة الزراعية بما سيمكن من التحول من الزراعات التصديرية التي تستنزف الفرشة المائية (البطيخ الأحمر، الأفكادو التي تمتص حاجيات 3 ملايين مغربي من الماء وفق أحد الخبراء...) مقابل التركيز على الزراعات الأساسية (الحبوب والقطاني) التي تدخل في إطار الأمن الغذائي للمغاربة حتى لا تبقى بلادنا مرتبنة للخارج؛
- ✓ تعميم تحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعة؛
- ✓ التدخل عبر تقنين أئمة السلع ومعاينة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة؛
- ✓ ضبط عمليات التصدير حتى لا تضر بحاجيات السوق الداخلي؛
- ✓ تشجيع عمليات استيراد المواد الغذائية الأساسية ودعم عمليات

يمكن من تحقيق السيادة الغذائية.

لقد انتقلت بلادنا خلال العقدين الماضيين من الزراعة المعاشية إلى الزراعة التصديرية، وهذا وإن كانت له جوانب إيجابية مثل الرفع من القيمة المضافة الفلاحية، فإن له نتائج سلبية مرتبطة أساسا بالسيادة الغذائية. ولذلك، ينبغي مراجعة هذا المخطط من أجل ضمان الأمن الغذائي. فلا يعقل الاستمرار في زراعات تستنزف الفرشة المائية وموجهة أساسا للتصدير مثل البطيخ والأفوكادو والحوامض، في الوقت الذي تستورد فيه بلادنا أكثر من 80 في المائة من حاجياتها من الحبوب والقطاني والزيوت والسكر، وهي مواد تعتمد عليها بشكل أساسي في نظامنا الغذائي.

وبالتالي، لا بد من تدخل الدولة من أجل بسط سيادتها الغذائية، مع ما يتطلبه ذلك من دعم هذه الزراعات ودعم الفلاحين، فالأولوية ينبغي أن تكون للداخل وليس للخارج، خصوصا وأن بلادنا تعتبر منتجا محما للفوسفات الذي يعتبر مادة أساسية لضمان الأمن الغذائي العالمي. ومن هنا، لا بد من إبرام شراكات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة راجح-راجح من أجل تحقيق الأمن الغذائي المشترك، وذلك من خلال تقديم بلادنا للفوسفات والخبرة التقنية مقابل توفير هذه الدول للأراضي الفلاحية.

ثالثا: التقائية السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي

لقد حققت بلادنا طفرة على مستوى المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، لكن هذه الطفرة لم تواكبها طفرة في مجال الصناعات المرتبطة بالزراعة. فبلادنا لازالت تعتمد كليا على الخارج فيما يخص البذور والمبيدات والأسمدة والمعدات الميكانيكية الضرورية لخدمة الأرض والمزروعات والمعدات الهيدروميكانيكية للسقي، علاوة على ما تحتاجه معامل التحويل والصناعات الغذائية والأعلاف وغيرها.

وبالتالي، لا بد من تشجيع الصناعات المتعلقة بهذه المجالات، ولا بد من دعم وتطوير البحث العلمي الموجه للقطاع الفلاحي والقطاعات المرتبطة به، فالإنتاج اليوم مبني على المعرفة، ولا يعقل ألا تواكب الجامعات والمدارس والمعاهد الوطنية هذه التحولات.

رابعا: تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة

لقد نص الباب الثاني عشر من الدستور على تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، وهو ما يقتضي الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقطاع من خلال اعتماد الكفاءة والمساواة والشفافية في تدبير القطاع الفلاحي. فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمكينه من الموارد اللازمة من شأنه النهوض بهذا القطاع. وذلك من خلال:

- ✓ دعم البحث الزراعي والتكوين والابتكار مع العمل على إحداث بنك للبذور المختارة الأصيلة وغير المغيرة جينيا وإنتاج بذور أقل استهلاكاً للماء؛
- ✓ تطوير السلالات المحلية من الماشية وتشجيع ودعم زراعات

- ✓ اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضارين؛
 - ✓ خلق فضاءات وتجهيزها لتثمين و تسويق المنتوجات الفلاحية داخليا والافتتاح على مزيد من الأسواق الدولية؛
 - ✓ القيام بأشغال الصيانة اللازمة لشبكات الري والتوزيع الأمثل للثروة المائية مع حمايتها من الضياع باعتبارها أساس التنمية الفلاحية وتجديد القنوات والمنشآت الهيدرولوجية المتهاكلة والمتلاشية أو التي فقدت وظيفة نقل وتوزيع ماء السقي؛ واستبدال الري السطحي بالري الموضعي تفاديا لكثرة الأعطاب الباهظة التكلفة؛
 - ✓ تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار بالمغرب وفتح فروع لها بالدوائر السقوية؛
 - ✓ تيسير مساطر تمليك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛
 - ✓ النظر في مدى احترام دفاتر التحملات من طرف المستفيدين من الأراضي الفلاحية التي هي ملك الدولة الخاص وإعادة توزيعها على المستحقين من شباب في العالم القروي في أفق خلق طبقة وسطى فلاحية.
- والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- التخزين والاستثمار في إحداث مخازن جديدة؛
- ✓ تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواصلة دعم صندوق التنمية الفلاحية؛
- ✓ مراجعة الأئمة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها: الشمندر والحليب والحبوب؛
- ✓ دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقة الشمسية، خاصة المستعملة منها للضخ والأسمدة والمبيدات والبذور؛
- ✓ إعادة النظر في مسألة تضريب القطاع الفلاحي، خاصة بالنسبة للفئات المستفيدة من تفويت الأراضي الفلاحية التي هي في ملك الدولة الخاص والمستفيدة كذلك من الدعم المالي لتجهيزها وذلك لأجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع تنمية صغيرة لفائدة الفئات الهشة تحسينا لدخلها وإسهاما في انبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة؛
- ✓ اعتماد الشباك الوحيد وسياسة القرب مع التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات التابعة للوزارة؛
- ✓ اعتماد تطبيقات إلكترونية لغرض التأطير الفلاحي والإخبار بالعمليات الفلاحية المختلفة وبرنامج السقي وبأداء وجيبة سقي المياه وطلب الشواهد الإدارية وملفات الدعم وعمليات التلقيح؛